برنامج gTLD الجديد

العلامة التجارية لغرفة التقاصي
(المعروف سابقاً بغرفة تقاصي IP)

الملخص التنفيذي

إن الهدف من هذا المنشور هو تقديم ملخص و تحليل للتعليق العام على اقتراح فريق توصية التنفيذ للعلامة التجارية لغرفة التقاصي (غرفة التقاصي و قائمة العلامات المحمية على النطاق العالمي (GPML).

والمذكور أدناه هو ملخص التعليقات على غرفة التقاصي بشكل عام (تضم مراجع محددة لـ Claims Watch & Sunrise Services) التي تم إستلامها من خلال الجلسات العامة التي عقدت في سيدني، نيويورك و لندن. ومن ثم ملخص التعليقات على غرفة التقاصي التي تم إستلامها من منتدى التعليق العام لـ ICANN. ويتبع التعليقات على إقتراح غرفة التقاصي التعليقات من كل من الجلسات العامة و ومنتدى التعليق العام الـ ICANN's على الـ GPML (التي تم دمجها مع إقتراح غرفة التقاصي).

يمكن الحصول على النص الكامل للملاحظات المقدمة إلى منتدى التعليق العام ICANN's رداً على التقرير النهائي لـ IRT للفترة (29 أيار 2009 - 7 حزيران 2009) http://forum.icann.org/lists/irt-final-report/.
ويمكن الإيجاد القائمة الكاملة للتعليقات التي تم إستلامها خلال الجلسات العامة في سيدني، نيويورك ولندن مرسلة كوثيقة مرافقة لهذه الوثيقة.

وبعد التعليقات الملخصة، يأتي التحليل والمناقشة للإقتراحات و والملاحظات المقدمة من مجتمع الإنترنت العالمي فضلاً عن تحقيق التوازن لتلك المصالح.

إن الإجراء المقترح للعلامة التجارية لغرفة التقاصي لا يزال قيد النظر من قبل الـ GNSO وقد تم نشره لإدخال المجتمع إلى جانب دليل مقدم الطلب نسخة 3.

النقاط الرئيسية

غرفة التقاصي

- إن التسجيل في غرفة التقاصي لن يعمل على إنشاء او زيادة أية حقوق علامة تجارية، كما ولا يمكن أن يفسر أي فشل في تسجيل العلامة عاى أنه يكون قيد على أية علامة.
- في حال إعتمد غرفة التقاصي فأنه يجب أن تكون منفصلة ومستقلة عن الـ ICANN، و لا ينبغي أن يتم تشغيلها من قبل ICANN وينبغي أن تكون واضحة ومميزة عن ICANN.
- وتماشياً مع هدف غرفة التقاصي، فإن تكاليف تسجيل العلامات مع غرفة التقاصي يجب أن لا يكون مرهقاً لأي طرف. إن الأمر المتصور هو تخصيص التكاليف بين الأطراف المختلفة.
- إن متطلبات الأداء التي تضم الأمور التي تتعلق بالتعامل مع السجلات والمسجلين يجب أن تضمن أن لا عملية تسجيل إسم النطاق ولا عمليات التسجيل أو المسجل سيتم عرقلتها.

GPML:

- وعلى العموم، إن التعليقات على هذا الـ RPM المحدد تشير إلى أن الـ GPML سيزيد من عبء إدارة غرفة التقاصي أكثر مما سيساعدها.
- تشير التعليقان إلى أن عدم القدرة على إنشاء معايير قابلة للتطبيق يمكن أن يكون لها تأثير في ضعضعة ثقة صاحب العلامة التجارية في نظام الـ gTLD و الـ RPMs.
- هنالك مخاوف من أن الـ GPML من شأنه أن يؤدي إلى توسيع حقوق العلامة التجارية: زيادة حقوق العلامة التجارية في الولاية حيث تم إصدار التسجيل وإعطائه الطبيعة العالمية للأنترنت، إنشاء الحقوق في الولاية حيث لم يتم إصدار التسجيل.

ملخص التعليقات

غرفة تقاصي IP

سيدني

نظرة عامة

ستعمل غرفة تقاص الـ IP على إضافة ودعم البيانات المرتبطة ليس فقط بـ GPML بل وأيضاً الأشكال الأخرى للعلامات التجارية الغير مؤهلة للـ GPML. في الواقع ، سيكون ، إذا كان يعمل ، مستودع البيانات على نطاق واسع المتعلقة بجميع أنواع الحقوق التي تدعم السجلات الـ gTLD الجديدة. من بين السمات الرئيسية، يجب أن يتم التحقق من صحة البيانات المقدمة من أصحاب العلامات التجارية سنوياً. ويكون العبء الأكبر على أصحاب العلامات التجارية بتزويد وتحديث المعلومات الدقيقة. إن أصحاب العلامات التجارية هم أصحاب البيانات التي يقومون بتزويدها، وسيتم إستخدام هذه البيانات فقط للإستخدامات الوحيدة والمحددة لغرفة تقاصي الـ IP التي تم إعدادها. من المستحسن أن يتم إعداد عملية الترخيص والترخيص الثانوي. سيتم إدارة غرفة تقاصي الـ IP عن طريق هيئة منفصلة يتم إختيارها من خلال عملية مناقصة مفتوحة وتنافسية (ليس أي كيان في علاقة تعاقدية قائمة مع الـ ICANN) حيث أن الدخول المتساوي مطلوب. يجب أن يتم إضافة التدرجية كما ولا ينبغي أن تكون التكاليف باهظة، ويجب أن تكون هنالك حوافز لأصحاب العلامات التجارية من أجل إعداد غرفة تقاصي الـ IP. *م. وونج.*

الضمانات والرقابة

تعتقد الـ WIPO أنه نظراً للدور المركزي لغرفة تقاصي الـ IP، ينبغي أن يكون هنالك رقابة وثيقة للغاية عن طريق الـ ICANN، وضمانات كافية في مكانها و إذا تم منح الإحتكار فإن الأدوار يجب أن تكون محدودة. هنالك خيار واحد لمنح الأدوار لكيانات مختلفة - على سبيل المثال، عملية جمع وتخزين البيانات لكيان واحد وعملية التحقق من صحة البيانات لكيان مختلف، وتقوم الـ IP بمطالبة كيان ثالث. *إ. مين.*

اعتبارات مالية

ولم يتضح من الذي سيقوم بالدفع لغرفة تقاصي الـ IP. لا يجب فرض الرسوم بالكامل على أصحاب العلامات التجارية ولكن يجب أن تشترك فيها جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة بـ DNS. *إ. مين* هنالك توتر بين جعل غرفة تقاصي الـ IP قوية -- على بسرعة وثقة البنية التحتية للسجل الموجود بالأصل (والذي يبدو باهظ الثمن) وبين جعله رخيصاً لأصحاب العلامات التجارية *ج. بوتشانان.* لم يرغب الـ IRT بتخصيص نماذج التمويل في عملية تنافسية لإختيار الكيان من أجل تشغيل غرفة التقاصي. ومن المفترض أن يقترح مقدمي العروض بعض نماذج التمويل. و يمكن أيضاً إقتراح نماذج التمويل في عملية التعليقات. لقد تصورت الـ IRT بأن التكاليف ستكون مشتركة. لقد تم مناقشة بعض الأفكار، مثل تمويل الـ ICANN لجزء من هذا ولكن لم هنالك موقف توافقي تم وضعه في تقرير الـ IRT. *ج. نيومان.*

تم شمل الحقوق

أنا حقاً لا أرى أن هنالك أي عذر لوضع أيضاً تسميات المنشأ والجودة في تلك الفئة مع العلامات التجارية المسجلة. هذه ليست حول ما هي القيمة الدولية لأنواع مختلفة من الأشياء ذات المنشأ الوطني وفقا للقانون الدولي انها حقيقة

تسجيل العلامات التجارية مع وجود نية لإستخدام الأساس

إن العديد من العلامات مسجلة في "النية لإستخدام" الأساس. فإذا كانت علامات تجارية مسجلة وتحقق المعيار، فإن ذلك يجب أن يؤهلها لأن تدرج كعلامات تجارية إذا كانت تحقق معيار التسجيل الوطني وإذا كانت ذات تأثير وطني وهلم جرا. قد يكون هذا أو لا يكون هو الحال في بلدان أخرى. إذا لم يكن لديك الحق بالتسجيل بنية الإستخدام في بلدك فهذا لا يجعلك صاحب حقوق العلامة التجارية في عيون غرفة تقاصي IP. *م. وونج.*

غرفة تقاصي IP القلق إزاء التوسع في قانون العلامات التجارية الموجود

هل نقوم بإعطاء الكثير من الحقوق والفرص للشعب خارج القانون الموجود (توسيع تقوية العلامة التجارية الوطنية الموجودة إلى حقوق عالمية والتي لا يمكلها أصحاب العلامة التجارية حالياً)؟ يبدو هذا مفتوحاً أمام الكثير من سوء المعاملة ليس فقط بالنسبة لأصحاب العلامات التجارية بل للسطو الإلكتروني. إن وظيفة التحقق لغرفة التقاصي لأي سجل علامات تجارية وطنية حصلت منه على علاماتك التجارية هي طريقة للتقليل من تلك المشكلة. *م. وونج.*
وبالنسبة لغرفة التقاصي فإنها مجرد آلية كفاءة- وإنها لا تعمل على خلق أي شئ لم يتم القيام به من قبل وهو نموذج قد تم القيام به بنجاح. وكل ما نقوله هو دعونا نجمعه في موقع مركزي واحد. *ج.س. إفانس.*

دعم غرفة تقاصي الـ IP

يقوم eNOM بدعم غرفة تقاصي الـ IP، إنه عملي ومقياس للكفاءة وسيعمل على حفظ أموال أصحاب العلامة التجارية عن طريق منعهم من الحاجة إلى الذهاب إلى السجلات الفردية مرارا وتكرارا. إنها ليست عملية وضع سياسة بأي وجه من الوجوه- إنها قاعدة بيانات وسجلات تختار كيفية تطبيق البيانات في قاعدة البيانات. ويمكن إستعمال وسائل الحماية ضد الإستخدام الخاطئ. *ر. تيندال.*

إن غرفة تقاصي الـ IP إشكالية

إنه واحد يناسب جميع النهج التي تشجعها ICANN وبقوة والتي لن تكون مناسبة للكثير من الـ TLDs (على سبيل المثال، وبالنسبة لـ IDN TLD فإنه لن يكون مناسباً الحديث عن الأسماء العالمية). *ك. دافيد.*

غرفة تقاصي IP- اللغات

كم هو عدد اللغات التي ستحتاجها غرفة التقاصي وما هي التكاليف التي ستنطوي عليها.؟ وكيف سيتكمن المشغل من إستيعاب التعامل مع شبكة الإنترنت العالمية وخصوصاً العمل الـ IDN gTLDs في العديد من اللغات المختلفة؟ سيشعر الناس في العالم النامي باالقلق إزاء التكاليف التي يجري نقلها إلى الأشخاص الذين يديرون الـ IDN gTLDs واذا كان ذلك سيكون بمثابة ضريبة تنازلية على غير الإنكليزية أو غير لاتينية وتكون مثبطة لهدف الـ IDN gTLDs لجعل الإنترنت لغوياً بأسرع وقت ممكن. كان القصد لغرفة التقاصي أن تكون قادرة على جمع المعلومات في لغات متعددة وأن تكون قادرة على إستخدامها في سجلات الـ IDN. ولم يكن القصد تمرير التكلفة إلى السجل لأننا لا نريد أن نعرقل المنافسة في ساحة التسجيل. *ج. نيومان.*

خدمت المراقبة الموجودة

هل تقوم غرفة تقاصي الـ IP بإعادة إنشاء العجلة- أي هل تقوم خدمات المراقبة الموجودة والمعلومات الأخرى في اللغات المختلفة في جميع أنحاء العالم بالقيام بوظيفة إعلام عدد كبير من أصحاب العلامة التجارية بأن علاماتهم قد تم تسجيلها كأسماء للنطاق وإعلامهم أين يذهبوا للعثور على أسماء النطاق هذه؟ على حد علمي لا يوجد هنالك خدمات مراقبة موجودة التي تقوم بتصديق و التحقق من أن لديك الحق الذي تدعيه قبل الحصول على النتائج. ولم يكن القصد أن تقوم غرفة تقاصي الـ IP بإستبدال خدمات المراقبة الموجودة. *ج. نيومان.*

نيويورك

نظرة عامة

لقد تم إقتراح غرفة تقاصي الـ IP كوسيلة لتكون فعالة من حيث التكلفة وكفاءة قاعدة البيانات مع مهمتين رئيسيتين- أن يكون الكيان المركزي الذي من شأنه أن تتفاعل معه كافة سجلات الـ gTLD الجديدة وربما المسجلين فيما يتعلق بتنفيذ قائمة العلامات المحمية عالمياً (GPML)، خدمة مطالبات الـ IP و الـ URS. سيعمل أصحاب العلامات التجارية على تقديم البيانات إلى غرفة التقاصي (يديرها كيان خارجي ليس على علاقة تعاقدية مباشرة مع الـ ICANN حالياً) إما مباشرة أو من خلال السجل أو المسجل مقابل رسوم. ستقوم غرفة التقاصي بالتحقق من صحة البيانات. سيكون الدخول وإستخدام البيانات محصور فقط على الأغراض التي من أجلها قدمت.وسيقوم أصحاب العلامات التجارية بمنح رخصة غير حصرية للبيانات لـ ICANN والتي بدورها ستوكلها لغرفة التقاصي. وإن الدخول المتساوي لجميع سجلات ومسجلي الـ ICANN سيكون مطلوباً. ستحتاج غرفة تقاصي الـ IP أن تكون قوية (متدرجة وقادرة على استيعاب السجلات من أنواع مختلفة من الحقوق) آمنة، مرنة وسريعة وتعمل بتكلفة معقولة لأصحاب العلامات التجارية. *ك. روزيت.*

غرفة تقاصي الـ IP- ما وراء مهمة ICANN

إن غرفة تقاصي الـ IP تجعل ICANN مدير حماية حقوق الـ IP العالمية، وبعيداً عن مهمتها كمدير تقني للـ DNS فإن هنالك خطر للعديد من العواقب لغير مقصودة لغرفة تقاصي الـ IP. ويمكن للسوق أن يقوم بتزويد هذه الخدمة ويجب أن يتم السماح بتشغيلها. *ك. كلاينمن*

دعم غرفة تقاصي الـ IP

ستقوم غرفة التقاصي بالسماح للسجلات الصغيرة بتنفيذ السياسات التي صممت خصيصاً للمنطقة التي يعملون بها: *أ. فان كوفيرينج.*

غرفة تقاصي الـ IP- السماح بالدخول العام

يجب أن تكون غرفة التقاصي قد صممت من اجل السماح بالدخول العام لها. يجب أن يتم إسقاط التقييد الذي من شأنه أن يحصر الدخول على سجلات ومسجلي الـ ICANN. ويجب أن تقوم الـ ICANN بتوعية العامة بالدخول إلى قاعدة البيانات. يمكن أن يكون هناك مقايضة عندما يكون هناك دخول عام ولكن يوجد بعض القيود على ما يمكن عمله مع البيانات و العقوبات التي ستطبق على الانتهاكات. *ت. باريت.*

مزود غرفة تقاصي IP

يجب أن تقوم الـ ICANN بالتخلي عن التقييد بأن هيئة الـ ICANN التعاقدية الحالية لا يمكن أن تكون مزود غرفة تقاصي الـ IP من أجل استطلاع أكبر مجموعة مبتكرة من الحلول. اذا ما تبين ان حلا مبتكرا يأتي من المسجل أو السجل المعروف، فإن هذه المسألة يمكن معالجتها في العقد. *ت. باريت.*

لندن

دور غرفة تقاصي الـ IP

وحتى في غياب الـ ICANN التي تقوم بإنشائها، فإن وسائل الإعلام تعتقد بأن السوق من شأنه أن يخلق واحد أو أكثر من غرف التقاصي من ها القبيل. إن الطلب على وسائل الإعلام من شأنه دعم التوصل الى حل مع واحد أو أكثر(الإقليمية) من غرف التقاصي. *ر. تينذال.*

إن الـ WIPO يشعر أن الدور المتوخى في كل مكان لغرفة التقاصي يتطلب ضمانات كافية و رقابة ICANN قريبة. وفي ظروف معينة قد يكون التفريق بين الأدوار مناسباً بدلاً من منح الأدوار المختلفة لكيان واحد. لا ينبغي لأصحاب العلامات التجارية أن يتحملوا عبء تمويل غرفة التقاصي بالكامل بل يجب أن يتقاسم العبء جميع الأطراف المهتمة. من ضمنها السجلات والمسجلين الذين سيستفيدون من أي غرفة تقاصي. *اين-جو مين.*

(والذي يعتبر سابقة في أوروبا وآسيا) هو قاعدة بيانات بوظيفتين أساسيتين- كيان مركزي والذي ستتفاعل معه كافة السجلات والمسجلين المحتملين الجدد التابعة للـ gTLD ذات الصلة بـ GPML، خدمة المطالبات قبل الإطلاق والـ URS. ولقد تم جمع المعلومات من أجل التحقق من صحتها وقد أقترح بأن تضم الحقوق المسجلة والغير مسجلة. يتم تسليم البيانات من قبل أصحاب العلامات التجارية إما مباشرة أو من خلال السجل مقابل رسوم يجب أن تكون معقولة. يجب أن يتم تصديق البيانات في البداية ومن ثم سنوياً. إن البيانات مملوكة لأصحاب العلامات

إعتراض - غرفة تقاصي الـ IP

إن الإعلان التجاري لمستخدمي الدائرة يرى أن غرفة التقاصي هي أبعد من مهمة ICANN، وقد تيعطي ICANN الامتيازات التي تتمتع بها مكاتب العلامات التجارية الوطنية. وفي السنوات المقبلة يمكن أن يساء إستخدام قاعدة البيانات هذه ويمكن إستخدامها أيضاً ضد أسماء النطاقات المسجلة. وإن الفكرة ذاق قيمة ولكن طريقة عرضها إشكالية وإن وجود قاعدة بيانات واحدة ضخمة سوف تثير مسائل من الاتساق والتوحيد. لا يوجد هنالك أي إشارة في تقرير الـ IRT كيف ستقوم الـ ICANN بضمان بأن جميع أصحاب العلامات التجارية سيتم وضعهم في القائمة. أو كيف ستتعامل مع تسجيلات العلامات التجارية في البلدان الأخرى التي تعتبر غير صالحة. وهذه الأمور يجب أن تتم معالجتها. يجب أن يعمل السوق على معالجة الطلب لغرفة التقاصي هذه *ك. كومايتس*. ولقد قامت الـ IRT بالتركيز على مزود واحد كطريقة للتأكد من وجود التوحيد. إن غرف التقاصي المتعددة التي إنضمت إلى البروتوكول القياسي يمكن أن تعمل على التخفيف من حدة المخاوف بشأن التوحيد *ف. فايرا* إجابة إلى *ك. كومايتس*. وإن الحاجة إلى وضع معيار للحصول على غرف تقاصي متعددة يمكن أن يعمل على تأخير برنامج الـ gTLD الجديد حتى تتم الموافقة على المعيار. وإذا بدء البرنامج بغرفة تقاصي واحدة فإنها يمكن أن تبرز للجولات المقبلة إذا كانت رغبة المجتمع هي الحصول على سوق تنافسية لغرفة التقاصي. *ك. كومايتس*.

التعليقات العامة لتقرير الـ IRT النهائي

غرفة تقاصي الـ IP- تأثير نظام العلامة التجارية الدولية إن الآثار المترتبة على المقترحات تمثل خطوة نحو نظام عالمي جديد كليا للعلامة التجارية المسجلة. وإنه لمن السابق لأوانه لأنه لا يوجد اتفاق بشأنها في أي مستوى من المعاهدات الدولية. يجب إتخاذ العناية اللازمة لتعكس الدفاعات و القيود التي يفرضها قانون العلامات التجارية الحالي. *ف. مكيفيدي (7 يوليو 2009)*.

غرفة تقاصي الـ IP- قد لا تكون قابلة للطوير وستكون قاعدة البيانات كبيرة ومعقدة ومن غير الواضح من لديه الخبرة والقدرة على تشغيلها. *BBC (6 يوليو 2009)*. وإن كانت مفيدة من الناحية النظرية ، فإنها لن تكون عملية بالنسبة لـ gTLDs، وإن غرفة تقاصي واحدة مكلفة قد تكون إشكالية. *EFA (6 يوليو 2009)*.

لا يجب أن يتم إنشاء غرفة تقاصي الـ IP من قبل ICANN. وإنها خارج نطاق وسلطة ICANN كما هو مبين في الكتاب الأبيض. وتعارض الـ NCUC الـ ICANN إنشائها كقاعدة بيانات واحدة ضخمة ومتجانسة لحقوق العلامات التجارية الغامضة. وهذا المجهود يمكن أن يعمل على عرقلة ICANN بشكل فعال. وليس هناك توافق في الآراء بين أصحاب العلامات التجارية حول ما يدور في قاعدة البيانات. خلافاً لـ ICANN، إن مكاتب العلامات التجارية الوطنية المختلفة في وضع جيد يؤهلها لقيادة الجهود نحو إنشاء غرف تقاصي الـ IP كما ويمكنها إدراج الأرصدة الملائمة للفوائد بناءً على قوانينها الوطنية. إذا تم إنشاء المكتب الخاص و/أو مكتب العلامة التجارية، فإنه يجب أن يتم إضافة المعلومات الواضحة لهم لتمكين سجلات ومسجلي الـ gTLD الجديدة من العمل. *NCUC (7 يوليو 2009)*. *ALAC (7 يوليو 2009)*.

غرفة تقاصي الـ IP- خارج نطاق قانون العلامات التجارية. يجب أن يكون من حق مسجلي العلامة التجارية حماية العلامة التجارية ولكنه ليس الحق الأول للتسجيل. إن مسجلي إسم النطاق المحتملين يجب أن يحصلوا على الأقل على فرصة جيدة كأي شخص آخر في العالم لتسجيل إسم النطاق الذي ينوون إستخدامه لأي غرض مشروع وغير مخالف. يجب أن تعمل الـ RPMs على حماية العلامات التجارية، وليس تخصيص أسماء النطاق وإن أي RPM تعمل على تخصيص أسماء النطاق يجب أن يتم رفضها. *ALAC (7 يوليو 2009)*.

غرفة تقاصي الـ IP- الضمانات والرقابة. وبالنظر إلى الدور المتوخى لغرفة تقاصي الـ IP, فإن أهمية الضمانات لا يمكن أن يكون مبالغا فيها على سبيل المثال، لماذا قامت الـ IRT بحذف اللغة من التقرير النهائي في مسودة التقرير الذي أكد أن البيانات في غرفة تقاصي الـ IP قد تم جمعها منفردة لإستخدام غرفة تقاصي الـ IP؟ فيجب أن يكون هنالك ضمانات بضمان بأن أي بيانات مقدمة قد تم إستخدامها للهدف الذي تم تحديده لغرفة التقاصي وفقط لمدة العقد المحددة. يجب تحديد دور غرفة التقاصي وبحذر ليضم الشيكات التي تمتد إلى ما وراء دورها. إن منح احتكار يحمل مسؤولية خطيرة لتجنب الإساءة. يجب إعطاء الأهمية للمعارضة أو عملية التحدي، بالنظر إلى الاستخدامات الممكنة أو النتائج المترتبة على البيانات التي عقدت في أي غرفة تقاصي. *WIPO AMC (19 يونيو 2009)*. *Regions (3 يوليو 2009)*. إن تقرير الـ IRT لا يعمل على معالجة مسألة أرشفة البيانات. ويجب أن تتم صيانة الأرشيف التاريخي لغرفة التقاصي كما ويجب أن يكون الدخول إليه سهلاً. *RyC (6 يوليو 2009)*. ويجب أن تكون البيانات ذات إستخدام محدود. *Playboy (6 يوليو 2009)*. *Verizon (7 يوليو 2009)*. و لا يجب أن تتم إدارة غرفة التقاصي على أساس غير مربح. *Verizon (7 يوليو 2009)*.

غرفة تقاصي الـ IP- مسائل السجل والمسجل. يجب التعامل مع عدد من المسائل فيما يتعلق بسجلات ومسجلي غرفة تقاصي الـ IP التي تم تنفيذها، وتضم: التعويض مصدره والتمويل، تواتر تحديث فحص السجلات إذا تم إستخدامها على أساس مستمر وليس فقط لنشاطات قبل البدء، وكيف ستقوم غرفة التقاصي بدعم عمليات السجل بدون التأثير على SLAs أو أداء السجل. *RyC (6 يوليو 2009)*.

غرفة تقاصي الـ IP- تفريق الأدوار. إن ضخامة خدمات غرفة تقاصي الـ IP قد تتطلب التفريق بين الأدوار في بعض الظروف- أي، فيما يتعلق بعملية جمع البيانات وتخزينها من جهة والمصادقة عليها من جهة أخرى. يجب العمل على توضيح أي دور لغرفة التقاصي قبل إطلا ق مطالبات الـ IP و الـ URS، بالإضافة إلى عملية تزويد البيانات. *WIPO AMC (19 يونيو 2009)*. *Verizon (7 يوليو 2009)*. يجب تقديم المنافسة عن طريق تقسيم الوظائف المحددة لغرفة تقاصي الـ IP (المصادقة، إدارة وتخزين البيانات وتوفير الخدمات الإضافية) والسماح لأكثر من مشارك للمزايدة على هذه العناصر المنفصلة. *MarkMonitor (2 يوليو 2009)*.

غرفة تقاصي الـ IP- مراحل التنفيذ. إن غالبية الإعتداء يحدث ضد العلامات المسجلة والغير مسجلة، حيث هنالك أيضا خطر كبير لضرر المستهلك. لذا ينبغي أن تكون عملية التنفيذ على مراحل بدءً مع العلامات التجارية الأكثر ضرراً وحيثما يكون هنالك احتمال وقوع ضرر أكبر للمستهلك. *MarkMonitor (2 يوليو 2009)*.

غرفة تقاصي الـ IP- وضع الأمور جانباً. قد يكون من الأفضل أن يتم وضع غرفة تقاصي الـ IP جانباً ووضع عبء الإثبات على مقدم الطلب للـ gTLD الجديد. *Unilever (1 يوليو 2009)*.

غرفة تقاصي الـ IP- إساءة المعاملة وغيرها من الأمور إن غرفة تقاصي الـ IP نموذج ناضج للإساءة. يجب أن يتم التعامل مع جزء من الدور من قبل واحد أو أكثر من المنظمات الموجودة المرتبطة أصلاً بالصيانة لقواعد بيانات العلامات التجارية المماثلة. يجب أن يتم القيام بالتحقق من العلامات من قبل وكالة منفصلة. *س. دوناهي (1 يوليو 2009)*.

دعم-غرفة تقاصي الـ IP إن غرفة تقاصي الـ IP هي عبارة عن آلية سليمة و تحقق كافة المعايير المرجعية للـ IRT لعملية تبني الـ RPM. ويجب أن تعمل الـ ICANN على تبني هذا الـ RPM وبسرعة والبدء بتطوير الـ RFP. إن استخدام كيان واحد لا ينبغي أن يثير القلق حيث أن الكيان سيحظى برخصة محدودة لإستخدام البيانات المزودة، وسيتم تحديد التسعير و العمليات لمدة 5 سنوات عن طريق عملية تنافسية وهي ببساطة قاعدة بيانات موثقة وسوف لن تعمل على وضع سياسات لكيفية إستخدام البيانات. *ENOM (22 يونيو 2009)*. *Wrays (6 يوليو 2009)*. *INTA IC (6 يوليو 2009)*. إن قاعدة البيانات المركزية لغرفة تقاصي الـ IP يجب أن تعمل على تقليل التكاليف والأعباء الإدارية المرتبطة بحماية العلامات التجارية لأصحاب العلامات، السجلات والمسجلين. *مايكروسوفت* (*Microsoft*) *(2 يوليو 2009)*. *MARQUES (3 يوليو 2009)*. *Yahoo! (6 يوليو 2009)*. *Com Laude (3 يوليو 2009)*. يجب أن تكون غرفة تقاصي الـ IP إلزامية وإن جميع مشغلي الـ gTLD "المفتوح" الجدد يجب أن يترابطوا مع ويستخدموا الخدمات ويعملوا على عرضها وفقاً لغرفة

غرفة تقاصي الـ IP- الدعم ولكن بوجود مخاوف التكلفة والهيكل. إن عرض غرفة تقاصي الـ IP مشجعة ولكنها تبرز مخاوف التكلفة والهيكل التنظيمي. *IHG (2 يوليو 2009)*. وكما أن السجلات الجديدة لديها خيار فترة الشروق التقليدية أو إستخدام غرفة التقاصي الجديدة، فإن أصحاب العلامات التجارية بحاجة إلى التأكد من أنهم موجودين في قاعدة بيانات غرفة التقاصي ومن أنهم قاموا بالتقديم خلال فترات الشروق. Iوإذا كانت رسوم وضع العلامة التجارية في قاعدة بيانات غرفة التقاصي مرتفعة جداً فإن هذا قد يحبط الهدف من تقليل تكاليف أصحاب العلامات التجارية. وبما أن مدى إستخدام غرفة التقاصي من قبل المسجلين الجدد لا تزال غير واضحة فإن الحد الأدنى من الرسوم قد يكون الأنسب. *Telstra (6 يوليو 2009)*.

غرفة تقاصي الـ IP- لا يلزم ترخيص العلامات التجارية. إن العلامات التجارية لا تحتاج لأن يتم ترخيصها في ICANN من أجل تمكين عملية إنشاء قاعدة بيانات غرفة تقاصي الـ IP وبالأخص في ظل الشروط الساحقة المبينة في تقرير الـ IRT (على سبيل المثال، التراخيص الغير حصرية والمعفاة من الرسوم والفرعية). وإن غرفة تقاصي الـ IP يمكن أن تستفيد من البيانات العامة المتوفرة. *Adobe (25 يونيو 2009)*.

غرفة تقاصي الـ IP- مؤهلات المشغل والرقابة يجب أن يعمل الـ IRT على تزويد المزيد من المعلومات عن نوع الكيان الذي سيكون مؤهلاً ولديه الخبرات الضرورية لتشغيل غرفة تقاصي الـ IP وما هو مستوى الرقابة الذي سيتم ممارسته على هذا الكيان من قبل الـ ICANN. *Adobe (25 يونيو 2009)*. يجب على صانعي القرار في غرفة تقاصي الـ IP أن يكونوا مؤهلين التأهيل المناسب للقيام بمقارنات التشابة المربكة ويجب أن يكون هنالك دليل للممارسات والإجراءات لزيادة إتساق عملية إتخاذ القرار. *ف. دروموند (3 يوليو 2009)*. كما ويجب على المشغل أن يكون على نفس مستوى المقياس كما WIPO. وقد يكون مزود الخدمة الغير ربحي النموذج الأمثل. *Regions (3 يوليو 2009)*. من المحتمل أن الحلول المثيرة للإهتمام قد يتم إقتراحها من قبل الأطراف المتعاقدة مع ICANN، وإن منعها من المزايدة لتشغيل غرفة تقاصي الـ IP سوف يحد من المنافسة و قد يحول دون وضع حلول متفوقة. وعندما يتم إختيار العرض الأفضل فإنه سيتم التعامل مع أي قضايا نزاعية. *EnCirca (5 يوليو 2009)*. هنالك حاجة إلى المزيد من المعلومات عن الكيان الذي سيكون قادراً على تزويد آليات قليلة التكلفة (ربما لغايات الربح) وتوفير المستوى الملائم من الخبرة لتنفيذ عمليات غرفة التقاصي. *CADNA (7 يوليو 2009). Verizon (7 يوليو 2009).*

تمويل غرفة تقاصي الـ IP لا يجب على أصحاب العلامات التجارية أن يتحملوا عبء تمويل غرفة التقاصي بالكامل. ونظراً للأرباح التي سيحصل عليها السجلات والمسجلين من خلال غرفة التقاصي، فإن عملية مشاركة التكاليف من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة ستكون ملائمة. يجب على أصحاب العلامات التجارية أن تكونوا على علم بالتكاليف المعقولة لمثل هذه الخدمات. *WIPO AMC (19 يونيو 2009). Playboy (6 يوليو 2009). Ford et al. (6 يوليو 2009)*. يجب على جميع الدوائر التي تستخدم غرفة التقاصي أن تقوم بدفع نفس قيمة

غرفة تقاصي الـ IP- لا تكاليف لأصحاب العلامات التجارية. تدعم AIM عرض غرفة تقاصي الـ IP ولكن التكاليف يجب أن تكون صفر لصاحب العلامة التجارية. إذا كانت تكلفة الصفر غير قابلة للتحقيق فإنه يجب أن يكون هنالك منح إعانات غير مباشرة من ميزانية رسوم الـ ICANN للتطبيقات للتقليل من هذه التكاليف التي يرجح أن تكون كبيرة. *AIM (23 يونيو 2009)*.

غرفة تقاصي الـ IP/GPML- إدراج القطاع المالي. إن السلاسل/الشروط التالية المرتبطة بالقطاع المالي يجب أن يتم إدراجها في غرفة تقاصي الـ IP وإعطائها حالة الـ GPM: البنك، التمويل، التأمين والوسيط. *Regions (3 يوليو 2009)*.

غرفة تقاصي الـ IP – الترخيص. يجب أن يتم القيام بالترخيص كل ثلاثة أشهر وليس سنوياً. *AIM (23 يونيو 2009)*. *Unilever (1 يوليو 2009)*. *س. سبيد (2 يوليو 2009)*. ويجب أن يتم القيام بالترخيص كل سنتين أو ثلاث سنين من أجل تقليل الأعباء على أصحاب العلامات التجارية. *Regions (3 يوليو 2009)*. يجب سحب الترخيص السنوي نظراً لأن العلامات التجارية مسجلة لمدة عشر سنوات وأن الـ IRT رفض إستخدام المعايير لترخيص الـ GPMs. وعلى أية حال فإنه يجب على أصحاب العلامات التجارية أن يكونوا مسؤولين عن تحديث وتصحيح البيانات التي عقدت من قبل غرفة تقاصي الـ IP*ف*. *دروموند (3 يوليو 2009)*. ويجب أيضاً تحديد المتطلبات لتحديث البيانات. يجب أن يمتلك أصحاب العلامات التجارية الإمكانية لتحديث البيانات مرة كل سنة لجميع العلامات التجارية حتى إذا لم يتم تقديم العلامات التجارية في نفس الوقت. نيستلي (*Nestle*) *(3 يوليو 2009)*. *MARQUES (3 يوليو 2009)*.

غرفة تقاصي الـ IP- مسؤولية المشغل. يجب أن يكون المشغل مسؤولاً عن دقة البيانات التي بحوزته ويجب إعادة ترخيص جميع السجلات سنوياً بسبب تردد العلامات التجارية التي تم تعيينها أو التخلي عنها. *Com Laude (3 يوليو 2009)*.

غرفة تقاصي الـ IP – التطوير. يجب أن يكون هنالك عملية محددة لمجموعات أصحاب المصلحة للبدء بعمليات تطوير السياسة الجديدة فيما يتعلق بغرفة تقاصي الـ IP للخدمات الجديدة التي قد تعود بالنفع على الصالح العام. يجب التعامل مع مخاوف إساءة إستخدام البيانات بطريقة لا تعمل على الحد من الإستخدامات الموافق عليها والمشروعة للبيانات. *EnCirca (5 يوليو 2009)*.

غرفة تقاصي الـ IP – التعديل. وينبغي أن تقتصر المشاركة على العلامات المسجلة التي يمكن التحقق منها بشكل مستقل. ويجب أن تتم إدارتها من قبل وكالة حكومية أو منظمة غير حكومية بحيث تكون حيادية وتمتلك الخبرات،

غرفة تقاصي الـ IP - الدخول العام يجب أن يكون هنالك دخول عام مجاني لغرفة تقاصي الـ IP ، كحد أدنى مشابه لشبكة التسجيل على الإنترنت. *EnCirca (5 يوليو 2009)*.

تمديد التطابق المماثل إن تعريف التطابق المماثل يجب أن يمتد ليشمل كلا من صيغة المفرد والجمع لجميع العلامات التجارية التي تعقد في غرفة تقاصي الـ IP. *Regions (3 يوليو 2009)*.

إن إقتراح نظام "النشر والمعارضة" لأسماء النطاقات من المستوى الثاني هو لتضليل السطو الإلكتروني. يجب أن يأخذ الـ IRT بعين الإعتبار نظام "النشر والمعارضة" حيث يتم نشر إسم كل نطاق على المستوى الثاني في قاعدة بيانات مركزية لفترة قصيرة قبل التسجيل (على سبيل المثال يومين). إن أصحاب العلامات التجارية قلقون إزاء السطو الإلكتروني الذي سيكون قادراً وبإستمرار على مشاهدة الطلبات الجديدة ومعارضة الطلبات على نحو مماثل للـ URS. لن تعمل فترات النشر القصيرة على التأثير على الممارسات التجارية ولكنها ستؤثر على السطو الإلكتروني وتذوق النطاق. وهذا من شأنه أن يكون عاملاً مثبطاً للسطو الإلكتروني وسيعمل على القضاء على الحاجة لغرفة تقاصي الـ IP و GPML. *جريفيت هاك (6 يوليو 2009)*.

مخاوف عملية الشروق إن لغة قسم عملية الشروق (ص. 23) تشير إلى أن فقط السجلات التي نظمت في بلدان القانون العام يمكن أن تعترف بحقوق قانون العلامات التجارية. إن المناطق تختلف بالرأي مع سجل الـ gTLD الجديد لتزويد عملية تسجيل الشروق وذلك بدلا من مرحلة ما قبل إطلاق خدمة مطالبات الـ IP. إن عملية الشروق الطوعية، بما في ذلك متطلبات معيار الشروق ينبغي أن تكون بالاضافة الى المشاركة إلزامية في خدمة مطالبات الـ IP لجميع الـ gTLDs الجديدة. *Regions (3 يوليو 2009)*. إن معيار الشروق يجب أن يكون بالإضافة إلى وبدلاً من الـ RPMs الأخرى, ويجب على ICANN أن تمنع السجلات من الانخراط في ممارسات التسعير المانعة للمنافسة خلال الفترة من شروق. لا ينبغي على السجلات أن تقوم بتغريم تكلفة أكثر بكثير خلال فترة الشروق من تكلفة التسجيل بعد إنتهاء الشروق. *Verizon (7 يوليو 2009)*. يجب على جميع العلامات التجارية في غرفة تقاصي الـ IP أن يتم تسجيلها تلقائياً خلال أي فترة من فترات الشروق التي تقدمها الـ gTLDs الجديدة. *Time Warner (6 يوليو 2009)*. لا تعمل إقتراحات الـ IRT لما قبل عملية الشروق بإضافة أي شئ إلى الهيكل الموجود ب. *ر. كيتينج (6 يوليو 2009)*. لا يمكن لعملية الشروق أن تكون بديلاً للـ RPM، فهي آلية ربح متمحورة تتطلب تسجيلات دفاعية. *Playboy (6 يوليو 2009)*. *Ford et al. (6 يوليو 2009)*.

إن الـ PRMs في مرحلة ما قبل الإطلاق بحاجة إلى توضيح. يجب إعادة النظرفي تأثيرات الـ RPMs خارج "التطابقات المماثلة" كما ويجب أن يوكل إلى أصحاب الحقوق آلية فض النزاع في مرحلة ما قبل الإطلاق. إن التسجيلات التي تتعارض مع العلامات التي تم التحقق منها في غرفة تقاصي الـ IP يجب أن تكون أكثر شفافية من خلال نقض الوكيل أو معاملة التسجيل الخاصة. إن مبدأ "حسن النية" المؤكد من قبل المسجلين الذين يحاولون تسجيل أسماء النطاقات التي تطابق العلامات في غرفة تقاصي الـ IP يجب أن تجذب عقوبات إضافية. لا يجب السماح للوكيل أو التسجيلات الخاصة خلال فترة ما قبل الإطلاق، حيث أن واحد من أهداف خدمة مطالبات الـ IP هو إعلام أصحاب الحقوق المؤهلة بتسجيلات المستوى الثاني الوشيكة التي تهدد علاماتهم. وبالإضافة إلى ذلك، إن عملية تقييم طلب الـ gTLD الجديد يجب أن تتضمن حوافز قوية للسجلات الجديدة من أجل توضيح التفاصيل الخاصة بـ RPMs، وتجاوز الحد الأدنى من المعايير ولأن تشمل الأحكام التي تفرض الإلتزامات القابلة للتنفيذ على المسجلين. *Time Warner (6 يوليو 2009)*.

قبل التفويض عملية الشروق القياشية وخدمة مطالبات الـ IP - الدعم إن هذه الآليات المقترحة سليمة وعملية وقد أثبتت فعاليتها في إطلاقات الـ TLD الأخرى. إن الغالبية العظمى من أصحاب الحقوق سيستلمون الحماية المطلوبة من خلال آليات ما قبل الإطلاق هذه. *ENOM (22 يونيو 2009)*. وإن كل من العمليتين هاتين اللآتي تسبقن الإطلاق تعمل على موازنة وبشكل فعال حقوق العلامات التجارية مع حقوق الأطراف الثالثة من أجل الإستفادة

خدمة مطالبات الـ IP- الدعم. يجب أن تمتد أيضاً لتشمل نطاقات المستوى الأعلى. وهنالك حاجة إلى المزيد من الشرح في عرض الـ IRT ليشمل حقوق القانون الإعتيادية في خدمة مطالبات الـ IP، وقد يكون من الصعب على مشغلي السجل تقييم ما إذا تواجدت حقوق القانون الإعتيادية الفعالة في علامة تجارية. يجب أن تعتمد الـ RPMs على الحقوق المسجلة والسهلة التحديد. *ف. دروموند (3 يوليو 2009)*. يجب على أصحاب العلامات التجارية في غرفة تقاصي الـ IP ان يستلموا إشعارات بوجود تطابقات للعلامات التجارية الموجودة ضمن النطاقات المتعددة المجال وفي مثل هذه الحالات فإنه يجب على المسجلين تقديم تمثيلات وضمانات إضافية. *INTA IC (6 يوليو 2009)*.

دعم خدمة مطالبات الـ IP- ولكنها محدودة للغاية. ويجب أن تمتد خدمة مطالبات الـ IP إلى أسماء النطاقات التي تحتوي على العلامة التجارية ، وعلى سبيل المثال، واحدا أو أكثر من الكلمات العامة *LEGO et al.* (29 يونيو 2009). لا يجب أن تكون خدمة مطالبات الـ IP مقتصرة على فترة "ما قبل البدء". إذا قام مالك العلامة التجارية بتسجيل علامته التجارية في غرفة التقاصي، فإنه من غير المنطقي أيضاً أن يقوم السجل بأخذ حقوق العلامات التجارية هذه بعين الإعتبار عندما يتم تقديم طلب لإسم نطاق قبل مرحلة بدء الإطلاق أو بعد فترة الشروق البديلة. *BBC (6 يوليو 2009)*. *Regions (3 يوليو 2009)*.

يدعي الـ IP بأن إشعارات الخدمة غير كافية. إن الإشعارات هي بدائل غير كافية لحق العرقلة ولا يجب إستبدالها. *Playboy (6 يوليو 2009)*. *Ford et al. (6 يوليو 2009)*.

غرفة تقاصي الـ IP- خدمة المراقبة. تعمل AIM على دعم قسم 1.3 للدخول المتساوي لخدمات المراقبة الأخرى. *AIM (23 يونيو 2009)*. يعمل الـ IHG على دعم عملية إنشاء خدمة مراقبة فعالة ولكنه يؤكد مجدداً على أن أصحاب العلامات التجارية يحتاجون لأن يستلموا إخطاراً عند محاولة تسجيل إسم نطاق على المستوى الأول أو الثاني الذي يضم علامتهم التجارية. هذه العملية يجب أن تكون فعالة من حيث التكلفة بالنسبة لأصحاب العلامات الذين أجبروا للتصدي للإنتهاكات المحتملة لعلاماتهم التجارية. *IHG (2 يوليو 2009)*. لا يجب أن يسمح لغرفة التقاصي أن تقوم بتشغيل خدمات المراقبة أو التنافس مع مزودي الخدمات الأخرى. *Com Laude (3 يوليو 2009)*. يجب أن تقوم الـ IRT بإعادة النظر في مسألة مراقبة الخدمة والسماح لبائعي الخدمات الموجودة بتوفير هذه الخدمة لتشجيع المنافسة وحرية الاختيار لمالكي العلامات التجارية. *Verizon (7 يوليو 2009)*.

تحليل التعليقات العامة

دار مقاصة العلامات التجارية (غرفة تقاصي IP)

أ. المنظمة

(1) هل تتمتع ICANN بسلطة إنشاء IRT و/أو دار المقاصة؟

منذ نشر التقرير النهائي لفريق توصيات التنفيذ (IRT)، تركزت بعض الاستفسارات حول ما إذا كانت ICANN تتمتع بسلطة إنشاء تقرير IRT و/أو سلطة تنفيذ أي من التوصيات الناشئة عن تقرير IRT النهائي. ويمكن الرد على هذه الاستفسارات من خلال توصيات GNSO، والتي تقتضي ألا تخرق gTLD الحقوق القانونية القائمة للآخرين. ودار المقاصة هي نتاج لقيام ICANN بتنفيذ توصية GNSO هذه واستجابتها لشواغل أصحاب العلامات التجارية.

في البداية، كان يعتقد أن تطوير وتنفيذ آليات معينة لحماية الحقوق (RPMs) من أجل حماية حقوق أصحاب العلامات التجارية سيوكل إلى مشغلي السجل. ومع ذلك، فقد أوضحت التعليقات العامة أن الإشارة ببساطة إلى أن تحديد آليات حماية الحقوق شأن متروك لمشغلي السجل لم يكن محدداً بشكل كاف وأصغى مجلس إدارة ICANN إلى هذه الشواغل. وعلى الرغم من أنه جرى في السابق تكوين فريق من أجل محاولة وضع آليات RPM شاملة يمكن استخدامها بواسطة مشغلي سجل gTLD، فإن الجهود لما تحقق النجاح المرجو. ومن ثم، تم بذل جهود إضافية لتحديد كيفية تحقيق التحديد المطلوب بواسطة التعليقات العامة.

وقد اقترحت التعليقات العامة إنشاء فريق من أجل الدراسة الموسعة للطرق التي يمكن من خلالها تلبية متطلبات أصحاب العلامات التجارية. وعلى أساس ذلك أُنشئ فريق توصيات التنفيذ من أجل المساعدة في تحديد آليات حماية معينة قابلة للتطبيق بشكل شامل بواسطة مشغلي سجلات gTLD. وبصفة عامة كانت التعليقات العامة على تقرير IRT النهائي مشجعة لفكرة دار المقاصة. ودار المقاصة عبارة عن قاعدة بيانات لحقوق العلامات التجارية يتم توثيقها في تنسيق قواعد بيانات قياسي، بما في ذلك مطالبة السجلات بتوفير خدمة مطالبات IP أو عملية Sunrise أثناء بدء تشغيل TLD. وهي تعد واحدة من طرق عديدة يمكن من خلالها إيجاد طريقة شفافة ويمكن التنبؤ بها فيما يتعلق بتوزيع gTLDs بشكل متكافئ. وبالنسبة للانتقادات التي توجه إلى فكرة دار المقاصة، فإنها بصفة عامة، على الرغم من كونها غير عالمية، تتعلق بتفاصيل التنفيذ، وليس بإنشاء دار المقاصة من عدمه.

ومن بين هذه الانتقادات ما يتعلق باسم الكيان، ومدى دلالته على الدور الخاص به. فقد ذهبت اقتراحات إلى أنه طالما أن دار المقاصة تركز على حقوق العلامة التجارية، ولن تتعامل مع حقوق النشر أو براءات الاختراع، فينبغي تغيير الاسم من دار مقاصة عناوين الإنترنت. وبدلاً من ذلك يُقترح تسميتها دار مقاصة العلامات التجارية. ولكن، لأغراض المناقشة والأسئلة المرتبطة بها، نظرياً، فستتم الإشارة إلى "دار المقاصة" لتفادي اللبس.

ومن الأهمية الإشارة إلى أن أنه تم اقتراح دار المقاصة كحل تنفيذي مؤقت قيد الدراسة بواسطة GNSO. وربما يتم تنفيذه وفي هذه الحالة، سيتم العمل به إلى أن وما لم تقم GNSO باتخاذ إجراء إضافي لتطوير السياسات في هذا المجال. وستمنح GNSO الفرصة لتبني دار المقاصة كحل مؤقت أو تبني حل بديل للتعامل مع الاهتمامات التي يتناولها تنفيذ دار المقاصة.

(2) هل ستكون دار المقاصة مستقلة عن ICANN وكيف ستعمل؟

طُرحت عدة أسئلة فيما يتعلق بما إذا كانت ICANN ستقوم بتشغيل دار المقاصة، وإن لم تكن ICANN ستتولى التشغيل، فأي كيان أو أية كيانات ستقوم بذلك. أولاً، على الرغم من أن ICANN ستدعم دار المقاصة وستقدم التوجيهات فيما يتعلق باستخدامها، فلن تشارك في تشغيلها.

ينبغي أن تكون دار المقاصة منفصلة ومستقلة عن ICANN: لا يتم تشغيلها بواسطة ICANN ولا تتقيد بها وتتميز عنها. ويجب أن تعمل دار المقاصة استناداً إلى احتياجات السوق وأن تقوم بتحصيل الرسوم من مستخدمي خدماتها. ويجوز لـ ICANN أن تقوم بتنسيق وتحديد الروابط المستخدمة بواسطة السجلات والمسجلين وأداء وظيفة إشرافية أو وظيفة ضمان جودة للتحقق من تلبية أهداف حماية الحقوق بالشكل الملائم. ورغم أن السلطة النهائية في تعيين مقدمي الخدمة الذين يمكنهم تشغيل دار المقاصة ستكون بيد ICANN، فإن اختيار أو الإبقاء على أي مقدم خدمة سيتم عبر عملية عامة وشفافة. ولن تضطلع ICANN بدور يومي في إدارة أي جانب من جوانب دار المقاصة. ولأنه ينبغي وجود دار مقاصة واحدة في جميع الأوقات، فيجب إيجاد نوعاً من الاتفاق بين ICANN ودار المقاصة. وذلك حتى يتسنى إسناد العمل إلى طرف آخر في تاريخ لاحق إذا كان ذلك ضرورياً أو مرغوباً. ومن هنا، يجب أن يتضمن الاتفاق حكماً بإيداع البيانات لدى طرف آخر لضمان سلاسة نقلها عند الحاجة لذلك.

ثانياً، تشير التعليقات العامة إلى أن الطريقة المثلى لحماية سلامة البيانات وتفادي المخاوف المتعلقة بوجود مقدم خدمة وحيد المصدر هو أن يتم فصل وظيفتي إدارة قاعدة البيانات والتحقق من صحة البيانات. ويُقترح أن يؤدي هذا الفصل إلى زوال الحافز لدى الكيان المعني بالتحقق من صحة البيانات باعتماد المدخلات في دار المقاصة فقط من أجل زيادة أعداد العلامات التجارية المقبولة في دار المقاصة من أجل الربح الاقتصادي. وفي حالة تبني

وتشير التعليقات العامة على تقرير IRT النهائي كذلك إلى أن الطريقة الملائمة لضمان عملية عادلة وتنافسية هو أن تتم العملية المتعلقة بكل من الإدارة والتحقق من صحة البيانات من خلال المناقصة. ويتوقع أن يشارك عدد من مديري قواعد البيانات ومقدمي الخدمة الدوليين في المناقصة للفوز بعقد مقدم خدمة التحقق من صحة البيانات أو مدير قاعدة البيانات. وستكون المحصلة النهائية وجود مؤسسة لإدارة دار المقاصة ومؤسسة أخرى للتحقق من صحة البيانات من أجل قبولها في دار المقاصة.

ولمزيد من الحماية, لن يكون العقد (العقود) الموقع قابل للتجديد تلقائياً. فسيجرى تقييم كل عقد في نهاية فترة العقد من أجل ضمان تحقيق الاستقرار الفني والموثوقية، وتقديم الخدمات بأسلوب مميز وفعال، وانتهاج طريقة تضمن الترشيد الأمثل للنفقات في تقديم الخدمات.

(3) ما هي معايير الأداء التي سيكون مقدمو خدمات دار المقاصة مطالبين بتحقيقها؟

أشارت التعليقات إلى أن مهام التحقق من صحة البيانات وإدارة قاعدة البيانات التي سيؤديها مقدمو الخدمة يجب أن توفر أعلى مستوى من الاستقرار الفني والأمان. وستكون هناك مشاورات بين السجل والمسجلين لضمان عدم عرقلة معايير الأداء لسلامة أو انضباط عملية التسجيل. إضافة إلى ذلك، فإنه يعتقد أن المعايير التالية تمثل فقط بعض الوظائف التي يجب أن يوافق عليها مقدم الخدمة الذي يقع عليه الاختيار:

(أ) توفير إمكانية وصول 24 ساعة في اليوم سبعة أيام في الأسبوع؛

(ب) استخدام الأنظمة التي تتمتع بالموثوقية والأمان من الناحية الفنية؛

(جـ) يجب أن يوفر أي نظام مستخدم إمكانية الوصول العالمي والقدرة على التوسعة بحيث يتسنى له استيعاب وتصنيف علامات متعددة من مصادر متعددة وبلغات متعددة على نحو كاف؛

(د) يجب أن يتمتع مقدمو الخدمة بالخبرة فيما يتعلق بإدارة قواعد البيانات أو التحقق من صحة البيانات، إضافة إلى القدرة على الوصول إلى قوانين العلامات التجارية ذات الصلة على اختلافها والمعرفة بها؛

(هـ) يجب أن تضمن متطلبات الأداء، بما في ذلك المتطلبات التي تتضمن الاتصال مع السجلات والمسجلين، عدم الإخلال بعملية تسجيل اسم النطاق في الوقت المناسب أو عمليات السجل أو المسجل.

(4) هل ينبغي وجود دار مقاصة واحدة أم دور مقاصة متعددة؟

تم اقتراح أن يكون هناك دور مقاصة إقليمية مستقلة. وتقترح التعليقات أن تساعد الكيانات الإقليمية في مسؤوليات التحقق من صحة البيانات وأن تسهم أيضاً في التعاطي مع الشواغل ذات الصلة بموضوع مقدم الخدمة وحيد المصدر. وعلى الرغم من الفوائد التي قد يمثلها وجود كيانات إقليمية، مثل المعرفة بالعادات الثقافية وقوانين العلامات التجارية المحلية، والوصول إلى مكاتب العلامات التجارية المحلية التي لا تمتلك بيانات عامة، فإنه يعتقد في المقابل أن هناك مضاراً قد تنشأ عن مثل هذه الكيانات الإقليمية قد تتجاوز الفوائد المحققة.

على سبيل المثال، يتمثل أحد الأغراض الأساسية لدار المقاصة في توفير طريقة فعالة لتخزين المعلومات ذات الصلة بملكية العلامات التجارية وإتاحة هذه المعلومات للمسجِلين ومشغلي سجل gTLD أثناء علمية sunrise و/أو خدمات متابعة مطالبات العلامات التجارية، وفقاً لما يوظفه منهما المشغل قبل بدء تشغيل gTLD. ويرجح أن يؤدي توسيع عدد دور المقاصة التي تقدم هذه الخدمات إلى كيانات إقليمية متعددة إلى خفض كفاءة الأداء وكذا فعالية التكلفة لأي من هذه العمليات.

كذلك فقد تؤدي دور المقاصة الإقليمية إلى التطبيق غير المتسق للمعايير وقد تفضي إلى تسوق المنتديات. ولذلك، فعند الموازنة فإنه يعتقد أن الغرض الأساسي من دار المقاصة يمكن تحقيقه من خلال كيان واحد فقط.

وفيما يتصل بالمعرفة بأعراف العلامات التجارية المحلية، والوصول إلى بيانات العلامات التجارية المحلية، وفهم المصطلحات ذات الأهمية الثقافية، فسيتم اعتبارها من معايير الأداء التي ينبغي على مقدم الخدمة الفائز بعقد التحقق من صحة البيانات الالتزام بها. وبهذه الطريقة، يمكن تحقيق فوائد المكاتب الإقليمية لكيان واحد دون المعاناة من أي من الصعاب المرتبطة بوجود دور مقاصة إقليمية منفصلة.

ب ما هي الإجراءات الوقائية التي سيتم تطبيقها لمنع إساءة استخدام البيانات؟

عبر البعض عن مخاوفه إزاء تركز بيانات العلامات التجارية في مستودع واحد. ولذلك، يجب على دار المقاصة أن توافق على تطبيق الضوابط الوقائية الكافية لمنع إساءة الاستخدام. وينبغي أن يشتمل أي عقد يتم منحه إلى أي مقدم خدمة مكوناً أساسياً لتقييد استخدام البيانات ينص، مثلاً على أن: يقدم أصحاب العلامات التجارية هذه المعلومات حصرياً من أجل استخدامها فيما يتصل بتوجيهات دار المقاصة ولا يجوز استخدامها بواسطة مدير قاعدة البيانات و/أو المتحقق من صحة البيانات في أي غرض آخر. وفي حالة مخالفة مقدم الخدمة لالتزامه بتقييد استخدام البيانات، يتم إنهاء العقد ومنحه لكيان آخر.

إضافة إلى ذلك، فإنه كشرط مسبق للفوز بالعقد ستكون هناك ضمانات فنية كافية بأن البيانات لن تكون معرضة للضرر بواسطة أي نظام يستخدمه مقدم الخدمة.

وهناك سؤال آخر تم طرحه في هذا الخصوص يتعلق بما إذا كان ينبغي إتاحة البيانات للبحث الحر من منطلق أنها تعتبر بالفعل معلومات عامة في صورة ما. على الرغم من أن ICANN تتفهم الشفافية التامة وتشجعها، فإن إتاحة البيانات الموجودة في دار المقاصة بشكل كامل للبحث قد يؤدي إلى ضرر تنافسي غير مقصود، على اعتبار أن الكل أكبر من مجموع أجزائه. على سبيل المثال، فمعرفة ما هي الماركات التي اختار أحد المنافسين تسجيلها قد يمثل أهمية. ولذلك، لن تكون قاعدة البيانات قابلة للبحث بغرض تحديد عبر بحث واحد إجمالي العلامات التي قام أي كيان معين بالتحقق منها وتضمينها في دار المقاصة.

ج ما هي أنواع العلامات التي يمكن تضمينها في دار المقاصة وما هو أثر التضمين؟

لن يؤدي التسجيل في دار المقاصة إلى نشوء أو توسيع أية حقوق خاصة بالعلامة التجارية، وبالمثل فإن عدم التسجيل لا يمثل تقييداً لأية حقوق. ولأن دار المقاصة هي ببساطة مستودع للمعلومات، فلن يكون من الضروري الحصول على ترخيص استخدام المعلومات من أي صاحب علامة تجارية. وإنما سيعطى مدير دار المقاصة إذناً بتخزين المعلومات حول علامة تجارية معينة واستخدام هذه المعلومات فقط في الأغراض المقيدة المحددة الخاصة بدار المقاصة.

ويُقترح أن يتم إرسال العلامات التجارية المسجلة وغير المسجلة فقط إلى دار المقاصة. فلن يكون من الملائم أو المناسب لغرضي الكفاءة وترشيد التكلفة أن يُسمح بتسجيل أي كلمة أو اسم. فالتحقق لمثل هذه العملية قد يصبح إجراءً طويلاً ومضيعاً للوقت وسيكون من الصعب مراقبته. إضافة إلى ذلك، فإنه يعتقد أن أي عملية تسمح بتسجيل أي شيء بخلاف العلامات التجارية المحققة قد تصبح عرضة للانتهاك وإساءة الاستخدام. ولذلك، عند مراعاة كافة الأمور، فإنه يعتقد أن دار المقاصة ينبغي أن تقتصر على العلامات التجارية. ومن خلال ترسيخ معايير صارمة، ووضع عملية واضحة للدخول، وقصر الدخول على العلامات التجارية الصالحة، يمكن تحقيق آليات RPM فعالة التكلفة.

وبالرغم أنه يرجح أن يكون هناك بعض التحديات الأولية المتعلقة بالتحقق من صحة البيانات بالنسبة للعلامات التجارية غير المسجلة، فإنه يعتقد أن مزايا التضمين تفوق أية تحديات أولية يمكن تصورها. ويتمثل الغرض من ذلك في تضمين ملكية العلامة التجارية عبر "القانون العام" لأن الحقوق تثبت من خلال الاستخدام المستمر. ونظراً لأن أصحاب العلامات التجارية غير المسجلة، سيكون لهم نفس الحقوق فيما يتعلق بالاعتراض بعد

وكإجراء وقائي إضافي، يكون على صاحب العلامة التجارية الذي يرغب في البقاء ضمن دار المقاصة تجديد التحقق من البيانات بصفة منتظمة. ويقترح البعض أن يكون هذا التجديد سنوياً، فيما يرى البعض الآخر أن ذلك سيمثل مشقة بالغة. ولا يزال هذا الأمر قيد الدراسة وربما يتم البت فيه في ضوء المناقشات التي ستجرى مع من يرغبون في العمل كجهة للتحقق من صحة العلامات التجارية في دار المقاصة.

ومثلما لوحظ أعلاه، عكست بعض التعليقات تخوفاً من أن تستخدم أداة مثل دار المقاصة في إنشاء حقوق أو التقاضي بشأنها. بيد أن هذا ليس الغرض من دار المقاصة. فمن المقرر أن تعمل دار المقاصة وفقاً لميثاق محدود، ولن تمنح العلامات التجارية التي يتم تضمينها فيها أية حقوق إضافية لأصحاب العلامة التجارية. وفي حالة الحاجة إلى إدخال تغييرات ملموسة على دار المقاصة، فهذه التغييرات لن يتم تبنيها إلا بعد المرور بعملية لتلقي التعليقات العامة مثل هذه العملية تماماً.

د. كيف سيتم تمويل دار المقاصة؟

كانت هناك تعليقات حول كيفية توزيع تكاليف الخدمات التي ستؤديها دار المقاصة. واتساقاً مع الغرض من دار المقاصة، يجب ألا تمثل تكاليف تسجيل العلامات لدى دار المقاصة عبئاً ثقيلاً على أي طرف. والتصور الحالي هو أن يتم توزيع التكلفة على أطراف متعددة. فقد تم اقتراح أن تتحمل ICANN أية تكاليف تأسيس، على الرغم من أنه يُتصور عدم وجود مثل هذه التكاليف من الأساس. وسيكون الجزء الأكبر من تكاليف دار المقاصة في صورة تكاليف تزايدية لدى التحقق من صحة البيانات وخلال بدء عمليات gTLD. ويجب دفع تكاليف التحقق المعقولة بواسطة أصحاب العلامات التجارية الذين يقدمون العلامات من أجل تضمينها في دار المقاصة. ويتم تحمل تكاليف ما قبل بدء تشغيل gTLD (تقديم خدمات البدء sunrise ومراقبة العلامة التجارية) أثناء كل عملية بدء وسيتم دفعها عبر رسوم يتم سدادها بواسطة مشغل سجل gTLD الذي يقوم بتنفيذ خدمات sunrise أو مراقبة العلامة التجارية كآليات RPM. ويبدو هيكل التكلفة هذا أفضل طريقة لمطابقة الجهد المتزايد مع التكاليف في بيئة يستخدم فيها الكثير من gTLD خدمات دار المقاصة. ويتوقع أن يتمكن سجل gTLD من استرداد هذه التكاليف من خلال رسوم تسجيل أسماء النطاقات التي يفرضها عند بدء التشغيل والتي، على النقيض من أحد التعليقات، سيتم تعيينها بواسطة مشغل السجل وليس بالأمر من ICANN.

إن تقديم خدمات sunrise ومراقبة العلامات التجارية لدار المقاصة سيتم من خلال عملية مزايدة تنافسية من أجل ضمان القيمة المتمثلة في انخفاض الرسوم وجودة الخدمة. بالطبع، يمكن الاستفادة من الآراء التي تطرح في المناقشة مع مقدمي خدمات دار المقاصة المحتملين في التوصل إلى الهيكل المناسب للتمويل والأسعار.

هـ. عملية Sunrise السابقة لبدء التشغيل ومطالبات العلامة التجارية

(1) هل ينبغي أن يكون مشغلو السجل مطالبين بتوظيف كل من خدمات sunrise ومطالبات العلامة التجارية السابقة لبدء التشغيل وهل ينبغي على دار المقاصة استخدام خدمة مراقبة أخرى بدلاً من هذه الخدمات؟

على الرغم من أنه قد يبدو أنه كلما زادت آليات RPM، كان ذلك أفضل، فإنه يجب إعطاء مشغلي السجل بعض الخيارات فيما يتعلق بآليات RPM التي ينبغي توظيفها. إضافة إلى ذلك، فإنه على الرغم من أنه يُعتزم أن تقوم دار المقاصة بدعم خدمات كل من عملية sunrise ومطالبات العلامة التجارية السابقة لبدء التشغيل، فإن الغرض هو جعل العمليات السابقة لبدء التشغيل هذه أكثر كفاءة وترشيداً للنفقات بالنسبة لأصحاب العلامات التجارية. وبخلاف ذلك، سيكون أصحاب العلامات التجارية المعنيون مطالبين بالتسجيل لكل خدمة sunrise أو مطالبة سابقة لبدء التشغيل يتم استخدامها بواسطة كل gTLD. واستناداً إلى عدد نطاقات gTLD الجديدة، فقد تصبح هذه العملية شاقة ومانعة بسبب التكاليف. ومع ذلك، لن يُمنع مشغلو السجل من استخدام خدمات دار المقاصة أو مطالبات المراقبة الأخرى الحالية أو التي قد تنشأ في السوق، لكن في حالة تطبيقها، فإنه يتصور أن المشغلين سيكونون مطالبين على الأقل باستخدام دار المقاصة لهذه الأغراض على الأقل.

(2) هل ينبغي أن يتلقى أصحاب العلامات التجارية إخطاراً أثناء خدمة المطالبات السابقة لبدء التشغيل وهل ينبغي أن يغطي الإخطار أكثر من مجرد العلامات المتطابقة؟

يتضمن العرض توجيه إخطار إلى أصحاب العلامات التجارية، لكن مثل هذا الإخطار يتم تقديمه فقط بعد أن يتم إشعار المسجل بوجود علامة مطابقة في دار المقاصة لكنه يواصل تسجيل الاسم بعد عمل إقرار معين بسلامة النية في التسجيل. هذا التسلسل في إخطار أصحاب العلامات التجارية في دار المقاصة يعتبر هاماً حتى لا يتشكل بلا داع ما قد يبدو نظاماً لحجب التسجيل. ويجب أن تقتصر إخطارات المطالبات السابقة لبدء التشغيل على العلامات المتطابقة لضمان الفاعلية والكفاءة.

ملخص التعليقات

قائمة العلامات المحمية عالميًا (GPML)

سيدني

نظرة عامة

تعتبر المعايير المتعلقة بقائمة GPML رقمية وموضوعية تماماً; ويجب تعيين متطلبات صلاحية عالية وصارمة جداً. وفيما يتعلق بتاريخ 1 نوفمبر 2008، يرى تقرير IRT أنه مع استمرار التسجيلات وإطلاق دورات تقديم طلبات جديدة، فقد تدعو الحاجة إلى مراجعة بعض المعايير وكذلك هذه التواريخ. وتعمل قائمة GPLM على مستويين: إذا اجتازت العلامة الخاصة بأي شخص المعيار الصارم في GPML، فإنها تحصل على مستوى حماية أعلى ومستوى حماية ثان. وفيما يتعلق بغياب الأرقام في هذا التقرير، فإنه يرجع إلى عدم استقبال البيانات التي يتم جمعها بواسطة موظفي ICANN بغرض المساعدة فيما يتعلق بالعتبات الصارمة لقائمة GPML حتى الآن. *م. وونج.*

حماية المستوى الأعلى

بالنسبة للمستوى الأعلى، فإن ما يتم تحليله عند التقدم لنطاقات gTLD جديدة هو إما المطابقة التامة مع العلامة الفعلية الموجودة في GPML أو التماثل المثير للالتباس. وإذا تبين بعد هذا التقييم أن نطاقات gTLD التي تم التقدم إليها مطابقة بشكل تام أو مشابهة على نحو يثير الالتباس مع العلامة الفعلية الموجودة في قائمة GPML، فستجرى عملية إعادة نظر. ويعد تقرير IRT الموضع الذي يمكن فيه لجميع المتقدمين الذين لم يتجاوزوا التقييم المبدئي الحصول على فرصة إعادة نظر. *م. وونج.* في المستوى الأعلى، فإن الكيانات التي تمتلك علامات في قائمة GPML ستحصل فقط على نفس الفرصة التي تحتفظ بها ICANN في DAG 1 وDAG 2 لنفسها وللأطراف المتعاقدة معها، السجلات. وفي التقييم المبدئي الحالي، سيتم إنجاز الارتباك في السلسلة مقابل نطاقات TLD الحالية والأسماء المحجوزة، ومن ثمَّ فإننا بذلك لا نفعل شيئاً سوى أننا نضيف إلى ذلك. وإذا كان لدى الجمهور اعترا ض على هذه الفكرة، فيجب مناقشته علناً. *ك. روزيت.* في المستوى الأعلى، يبدو الأمر أشبه بجدال محتدم حول لا شيئ، فليس الأمر استيلاءً إلكترونياً على 6 دولارات - قد يكون على الأشخاص دفع حتى 185000 دولار. *أ. شوبرت.* وينص تقرير IRT على أن المشكلة والقضايا تأتي في المستوى الثاني وليس المستوى الأعلى، لأنه ليس هناك الكثير من محترفي الاستيلاء الإلكتروني الذين يملكون 185000 دولار حتى تتم خسارتها. *د. تايلور.* ما إن تتمكن من إثبات امتلاك الحقوق، فما لم تدفع 185000 دولار وتقوم بالاستثمار المبدئي لتشغيل نطاق TLD الخاص بك، فإن الأمر يتكرر من جديد وكأننا في متاهة، حتى في المستوى الأعلى. *ج. س. إفانس.*

حماية المستوى الثاني

بالنسبة للمستوى الثاني، يتمثل الفرق الرئيسي في أن المطابقة بين العلامة الفعلية الموجودة في قائمة GPML والعلامة التي يتم التقدم لها في المستوى الثاني تقتصر فقط على التطابق التام. وفي هذه المرحلة، يمكن البدء في عملية حسم نزاع تشتمل على التماس، وإذا تمكن المتقدم من إثبات امتلاكه الحقوق أو المصالح المشروعة في اسم النطاق، وهو ما قد يتضمن على سبيل المثال استخدامات عامة أو أوصاف المنتج المسموح به، فيمكن المضي قدماً في عملية التسجيل. *م. وونج.*

أثر الإدراج في قائمة GPML

إذا كنت مدرجاً في قائمة GPML فلن تحصل تلقائياً على الحق في اسم النطاق المعني (الرد على استفسار أ. شوبرت). فقائمة GPML لا تعطي صاحب العلامة الأولوية أو أية فائدة أخرى بموجب عملية sunrise.

المفاوضات مع صاحب العلامة التجارية

لماذا لا يمكن للمتقدم أن يذهب، مثلما نفعل في التسميات الجغرافية، إلى صاحب العلامة التجارية ويفاوضه للحصول على خطاب عدم اعتراض؟ إنه نوع من المبالغة فيجب أن تسمح الحماية على الأقل بالمفاوضات بين الأطراف وليس أن تقوم بالقضاء التلقائي على الطلب. *أ. ابريل أ ابريل.*

يجب إسقاط قائمة GPML--التكاليف تفوق الفوائد

تعارض شركة eNOM قائمة العلامات المحمية عالميًا (GPML). إن القائمة في حقيقتها ستكون أمرًا معقدًا ومثيرًا للجدل ومسيسًا. فالمعايير المتعلقة بالقائمة تفتقد إلى الموضوعية. ولا ندري كيف نتمكن من تحديد الرقم الحدي ومَن الذي يحدد بعض المسائل الأخرى. وستظهر عولمة سياسة حيث ستبرز جماعات من البلدان الأقل نموًا تمتلك علامات قوية ترغب في الانضمام إلى القائمة، ولكنها لا تلبي المعايير. ولذلك سنشهد ضغطًا من بعض البلدان لخفض الحد للبلدان الأقل نموًا مقابل البلدان الغربية. والأمر لا يستحق كل هذه المشاكل؛ لأن قائمة العلامات المحمية عالميًا (GPML) لا تمثل أي قيمة إضافية. وفي المستوى الأعلى، لا تأتي هذه القائمة بأي قيمة إضافية لما تقدمه عملية المعارضه القانونية التي تقدمها DAG بالفعل. ولا تضيف هذه القائمة سوى فائدة هامشية في المستوى الثاني. ولا يمنحك الانضمام إلى هذه القائمة تفضيلاً في البداية. ر. تيندال. تعارض دائرة المستخدمين غير التجاريين قائمة العلامات المحمية عالميًا (GPML) بقوة، فهي عبارة عن امتداد كبير للحقوق القانونية القائمة. *ك. كلايمن.* تسلب قائمة العلامات المحمية عالميًا (GPML) الحقوق من بقيتنا. وتفوق التكاليف الامتيازات؛ حيث ستشارك مجموعة صغيرة جدًا من الشركات الكبيرة في قائمة العلامات المحمية عالميًا (GPML)، خاصة مع مراعاة تقديم العديد من آليات حماية الحقوق (RPM) الجديدة الأخرى التي تم اقتراحها. *ب. ستاهورة.*

البديل: قضية حد UDRP - قائمة GPML الفعلية

يجب التفكير في بديل أبسط من تبني برنامج جديد لمعالجة الضرر المتمثل في الاستيلاء الإلكتروني غير المشروع. تم الاستماع إلى حوالي 30.000 حالة من حالات UDRP؛ وهو ما يمكن أن يشكل ما يمكن أن يطلق عليه قائمة GPML فعلية؛ لأنه لن يكون هناك أي مشاركين محتملين في قائمة GPML لم يكونوا بالفعل موضوعاً للبحث في حالة UDRP لمعرفة ما إذا كانوا يملكون حقوق علامات تجارية. تُعد سياسة UDRP بديلاً فائقاً جدًا للتقاضي. لماذا لا تكون نقطة البداية أن تتحقق قبل أن تتمكن من تسجيل أي نطاق TLD جديد (وليس فقط في فترة البداية) مما إذا كانت العلامة أو النطاق الأساسي يعتبر موضوعاً لقرار UDRP حالي. إذا كان كذلك، فإن الإجراء الافتراضي هو البدء في النزاع في إجراء UDRP قبل التسجيل، وليس أن تضعه موضع التنفيذ بعد ذلك، بعد أن يكون قد وقع ضرر محتمل. *ب. أرجي.*

اللغات الصينية واليابانية والكورية

من المهم معرفة كيف ستلبي هذه اللغات المعايير الموضوعة والقضايا التي ستنشأ عن ذلك. كما أنه بدلاً من إنشاء قاعدة بيانات مركزية واحدة أو خدمات لقائمة GPML، هناك طريقة بديلة لإجراء ذلك عن طريق تقسيم الخدمة إلى لغات مختلفة. dot asia

قائمة GPML—الإجماع العالمي

كيف تحصل معايير قائمة العلامات المحمية عالميًا (GPML) على الإجماع العالمي؟ توجد في البلدان تشريعات مختلفة، وقوانين علامات تجارية مختلفة توفر حماية مختلفة. *ج. يوانيوان.* وفيما يتعلق بالنقطة التي تتناول القوانين والتشريعات الوطنية المختلفة، تم إنشاء قائمة العلامات المحمية عالميًا (GPML) مزودةً ببعض المتطلبات الأساسية. وبمجرد حصولك على تسجيل علامة تجارية ذي تأثير وطني، ستقوم دار مقاصة بروتوكولات الإنترنت بالتحقق من ذلك. ولن تظهر أي مشكلة فيما يتعلق بما إذا كانت العلامة التجارية في البلد س ستصبح أكثر شبهةً من العلامة التجارية في البلد ص. وإنما تبرز المشكلة في إضافتهما معًا. إذا حصلت على العدد المطلوب من عمليات التسجيل الوطنية، وتغلغلت هذه العمليات في جميع المناطق الجغرافية العالمية الخمس التابعة لمنظمة ICANN، فهذا هو المعيار. *م. وونج.*

نيويورك

قائمة العلامات المحمية عالميًا

لا تندرج قائمة GPML ضمن مهام منظمة ICANN. ولا يوجد إجماع دولي بشأن العلامات المشهورة عالميًا. تحمي قائمة GPML هذه العلامات التجارية ولكن ليس كعلامات للسلع والخدمات، وإنما كسلاسل من الأحرف محمية عبر جميع نطاقات المستوى الأعلى الجديدة، وذلك بغض النظر عن الاستخدام أو الصلة. وستقوم هذه القائمة بإزالة كلمات أساسية من قاموس أسماء النطاقات، مثل apple "تفاحة"، وsun "الشمس"، وtime "الوقت"، وpeople "الأشخاص". *ك. كليمان*. نحن لا نحبذ قائمة GPML، وإنما نتطلع إلى قائمة من إنتاج منظمة WIPO. *أ. فان كوفيرينج*.

قائمة العلامات المحمية عالميًا

لا تُعد قائمة GPML قائمة علامات مشهورة، وإنما هي قائمة تستند إلى معايير - مثل الأرقام الصارمة جدًا لعمليات تسجيل العلامات التجارية ذات التأثير الوطني، في مناطق معينة. يجب إصدار جميع عمليات التسجيل التي هي بصدد الإصدار قبل تاريخ البدء. وفي أي وقت يقدم فيه شخص ما طلبًا للاشتراك في سلسلة المستوى الأعلى، ستتم مقارنة هذه السلسلة بالعلامات الموجودة في قائمة GPML. إذا كانت هناك مطابقة مماثلة، فسيفشل طلب الاشتراك بشكل مبدئي. من الممكن إجراء المراجعة، وللتغلب على هذه العملية يحب على الشخص أن يوضح أنه لا توجد أي حالة ارتباك فيما يتعلق بالعلامة التجارية أو أنه يتوفر له غرض شرعي. كما يتوفر لك في المستوى الثاني حظر أولي، ولكن يمكن أن يخضع مقدم الطلب أيضًا لعملية مراجعة من جانب طرف آخر محايد، وتمت التوصية باتباع نفس المعايير المُستخدمة في سياسة حل النزاع لأسماء النطاقات الموحدة (UDRP). وتم إنشاء هذه العملية لتجنب قيام أصحاب العلامات التجارية بتسجيل كل علامة يمتلكونها بشكل دفاعي، وللسماح أيضًا للعملاء بالوصول إلى مساحة قابلة للتطبيق. إذا لم تطبق العلامة التجارية هذه العملية على قائمة GPML، فلا تزال تمتلك جميع الحقوق الممنوحة في مسودة الدليل المساعد لمقدمي الطلبات لعملية المعارضة القانونية. *ف. فايرة*.

لندن

قائمة العلامات المحمية عالميًا (GPML)

تعارض Demand Media قائمة GPML تماماً، وتحث على إزالتها، وتعتقد أن آليات حماية الحقوق (RPM) الأخرى ستلبي الهدف من هذه القائمة بشكل أفضل. وسيكون من الصعب جدًا إنشاء قائمة GPML؛ لأن معايير وحد الانضمام إلى هذه القائمة غير موضوعية في الأساس. وسيكون الأمر مسيسًا ومثيرًا للجدل جدًا بين أصحاب العلامات التجارية والبلدان فيما يتعلق بمَن يشترك في القائمة ومَن لا يشترك فيها. بالإضافة إلى ذلك، لا تضيف قائمة GPML قيمة كبيرة إلى هذه العملية - لا تمنحك قائمة العلامات المحمية عالميًا أية فوائد حقيقية في المستوى الثاني أكثر مما يتوفر في مسودة الدليل المساعد لمقدمي الطلبات الموجود حاليًا. وفي المستوى الثاني، لا يمنحك الإدراج في قائمة GPML سوى فوائد هامشية محدودة تمامًا. إذا كانت القائمة تتضمن بالفعل علامات تجارية معروفة جدًا، فلن يتوفر لكل علامة سوى حماية مطابقة تامة واحدة في المستوى الثاني في نطاق TLD. علاوةً على ذلك، فإن قائمة GPML ربما تخالف توجيه فريق IRT بألا تقوم إحدى آليات حماية الحقوق (RPM) بتوسيع الحقوق القانونية القائمة. *ر. تندال*.

قائمة العلامات المحمية عالميًا

تشبه قائمة GPML قائمة حفظ، وليست قائمة علامات مشهورة. وهي مبنية بشدة على المعايير: يجب أن يتوفر لصاحب العلامة التجارية عدد معين من المناطق للعلامات التجارية ذات التأثير الوطني؛ ويجب أن تكون علامات التسجيل هذه قد حدثت قبل تاريخ معين، بما يعني وضع مفهوم جعل العلامة ذات تواجد أساسي على الإنترنت - ستحتاج علامة Delta إلى delta.com لمطابقة علاماتها التجارية. ولن تحل قائمة GPML محل أي اعتراضات على الحقوق القانونية التي يملكها صاحب علامة تجارية بالفعل في مسودة الدليل المساعد لمقدمي الطلبات. إذا لم يقم كيان بإدراج العلامات في قائمة GPML، يمكنه الاعتراض من خلال هذه العملية الأخرى. تتضمن قائمة GPML حماية مستوى أعلى لا تختلف عما يتم تقدمه DAG حالياً لبعض مصطلحات منظمة ICANN. وخلال عملية تقديم الطلبات، ستتم مقارنة أي شيء يتم تقديمه بالسلاسل الموجودة في قائمة GPML، وذلك للمطابقات التامة فقط. إذا كانت هناك مطابقة، فسيظهر رفض أولي يمكن أن يخضع لعملية المراجعة. ولا تُعد المراجعة فرصة لتقديم معلومات جديدة، وإنما لتوضيح أنه تتوفر لك مصلحة مشروعة وعدم احتمال حدوث ارتباك بشأن المصطلح الخاص بك فيما يتعلق بما تمت مقارنته به. وفي المستوى الثاني، سيظهر حظر أولي مرة أخرى للمطابقات التامة فقط،

قائمة العلامات المحمية عالميًا

تفهم منظمة WIPO توصية فريق IRT الخاصة بإنشاء قائمة GPML على أن القصد منها أن تكون قائمة مختلفة تماماً ذات معايير تستند إلى التعاقد؛ ولذلك لن تقدم سوى فائدة بسيطة لعمل منظمة WIPO فيما يتعلق بالعلامات المعروفة. *يون-جو مين*.

دار مقاصة بروتوكولات الإنترنت - الاقتراح عبء على أصحاب العلامات التجارية. يجب أن يقع على عاتق دار مقاصة عناوين الإنترنت المحافظة على وجمع قاعدة بيانات دقيقة باستخدام معلومات العلامات التجارية المستقاة من موارد متوفرة للجمهور. ويجب أن يتطوع أصحاب العلامات التجارية بتوفير البيانات لدار مقاصة بروتوكولات الإنترنت. *Adobe (25 يونيو 2009)*.

التعليقات العامة في التقرير النهائي لفريق IRT

قائمة GPML—الدعم. تحقق قائمة GPML توازنًا مناسبًا بين حماية العلامات المحمية عالميًا وقدرة الأطراف الأخرى على استخدام أسماء النطاقات المطابقة للعلامات الموجودة في قائمة GPML أو المشابهة لها على نحو مثير للالتباس. مايكروسوفت *(2 يوليو 2009)*. *AT&T (2 يوليو 2009)*. *Nestle (3 يوليو 2009)*. تدعم Yahoo! قائمة GPML، ولكن إذا لم يتم اعتمادها، يجب أن تقوم منظمة ICANN بمراجعة DAG لتضمين حظر أولي لأي سلسلة تمت معارضتها بنجاح في عملية المعارضة. *Yahoo! (6 يوليو 2009)*. يجب أن يكون معيار الإدراج عاليًا ومحددًا بناءً على معايير موضوعية (عدد عمليات التسجيل) بدلاً من المفاهيم ذات المعاني المختلفة طبقًا لتشريع الوطني. *MARQUES (3 يوليو 2009)*. يجب تعيين الشريط على عالٍ جدًا (أي التسجيل في أكثر من 140 شركة من شركات تسجيل العلامات التجارية البالغ عددها 185 شركة). ليس من المتوقع أن يحصل أكثر من 250 صاحبًا من أصحاب العلامات التجارية على التأهيل، إذا كانت هذه هي الحالة؛ ولذلك لا تُعد قائمة GPML في الحقيقة عبئًا كبيرًا مقارنةً بالقوائم المحفوظة التي تُشغِّلها شركات التسجيل بالفعل. *Com Laude (3 يوليو 2009)*. انظر أيضًا *COA (6 يوليو 2009)*. تدعم الدائرة الخاصة بالملكية الفكرية (IPC) قائمة GPML بشكل مبدئي. يجب منح مقدمي طلبات نطاقات gTLD الجديدة حوافز لاستخدام قوائم أوسع للأسماء المحفوظة، وينبغي أن يكون هذا الأمر سمة لأي عملية تشغيل لنطاق gTLD جديد. *IPC (6 يوليو 2009)*.

قائمة GPML –النزاع القضائي؛ مخاوف المستوى الثاني. يجب توجيه مزيد من الاهتمام بالتخوف المتعلق بأن تؤدي قائمة GPML إلى منع صاحب علامة تجارية شرعي في اختصاص قضائي ما من تسجيل اسم النطاق حتى لو لم يكن صاحب GPM يمتلك عملية تسجيل علامة تجارية في هذا الاختصاص القضائي. يجب ألا تكون تكاليف حل هذه النزاعات المحتملة عاملاً مانعًا بالنسبة لصاحب العلامة التجارية الشرعي. كما يواجه أصحاب العلامات التجارية تهديدًا كبيرًا في المستوى الثاني، ولكن يمنح المستوى الثاني اختبارًا أكثر تحديدًا - مطابقة مماثلة، مع عدم الاهتمام بالتشابه المثير للالتباس. يجب استكشاف هذه المشكلة على نحو أفضل. *ف. دروموند (3 يوليو 2009)*.

قائمة GPML--المعايير. تبرز المشكلة الرئيسية في المعايير التي يتم استخدامها لتحديد ما إذا كانت العلامة مؤهلة كعلامة محمية عالميًا (GPM) أم لا. بينما ستكون علامات قليلة مؤهلة كعلامة محمية عالميًا (GPM)، يمكن أن يؤدي التفاوت الملموس بين قائمة العلامات المحمية عالميًا والدراسات الأخرى المنتشرة على نطاق واسع للاعتراف بالعلامة التجارية وقيمتها إلى تقويض إيمان أصحاب العلامات بالمشروع ككل. *Pattishall McAuliffe (17 يونيو 2009)*. *Telstra (6 يوليو 2009)*. يجب أن تعمل أي قائمة GPML بناءً على معايير ثابتة تعاقديًا وذات صلة بالسياق الخاص ببرنامج نطاقات gTLD الجديد لمنظمة ICANN. لن يحمي الإدراج في قائمة GPML ضد ممارسة الاستيلاء على عناوين URL. *WIPO AMC (19 يونيو 2009)*. تفتقد متطلبات هوية قائمة GPML بالكامل إلى الأشكال الأكثر شيوعًا لوضع اليد الإلكتروني-اختطاف عناوين URL. *س. دوناهي (1 يوليو 2009)*.

هناك حاجة إلى مزيد من الدراسة بشأن حد التأهل كعلامة محمية عالميًا (GPM)؛ ويتمثل أحد الخيارات في إجراء 100 تسجيل للعلامة ذات الكلمة المطابقة. يجب قبول جميع عمليات التسجيل الحالية، وليس مجرد عمليات التسجيل التي صدرت في 1 نوفمبر 2008 أو قبله. *AIM (23 يونيو 2009)*. على الرغم من أن قائمة GPML واعدة، إلا أن فريق IRT فشل في توفير المعايير الخاصة بالإدراج في هذه القائمة. يُعد السؤال عن كيفية تأهيل العلامات التجارية سؤالاً رئيسيًا. كما يجب أن تُسقط قائمة GPML معايير التاريخ (قبل 1 نوفمبر 2008) حتى تصبح ديناميكية ومتنامية، مما يمنح أصحاب العلامات التجارية نوع الحماية الذي يحتاجون إليه لفرض حقائب العلامات التجارية الخاصة بهم. *Adobe (25 يونيو 2009)*.

معايير قائمة GPML غير واضحة. *Unilever (1 يوليو 2009)*. يجب أن يكون الهدف هو تضمين جميع العلامات التي تعتبر "محمية عالميًا" بشكل كبير بحيث لا يتأثر سوى القليل من الحقوق المشروعة حال وجودها. كما أنه من المهم عدم اختيار المعايير التي ستفضل منطقة على أخرى أو نظام قانوني على آخر. ويمكن تبسيط المعايير عن طريق التركيز بشكل حصري على عدد البلدان و(تنوع البلدان) حيث يتم تسجيل العلامة التجارية، مع الأخذ في الاعتبار حقائق سوق التجارة العالمية. *INTA IC (6 يوليو 2009)*. تحتاج حدود قائمة GPML إلى مزيد من الدراسة ومراعاة قيام بعض أصحاب العلامات التجارية العالمية بتقديم طلبات العلامات التجارية في بلدان مختلفة باسم كيانات مختلفة. كما يمكن أن يستغرق تقييد تخصيصات العلامات التجارية في بعض البلدان عدة شهور/سنوات، مما يعني أن العلامات التجارية المكتسبة يمكن أن تظل باسم الصاحب السابق لبعض الوقت. ويجب أن يكون هذا التقييد كافيًا ليصبح مؤهلاً للعلامة المحمية عالميًا (GPM)، إذا ما استطاع صاحب العلامة التجارية إثبات وجود علاقة بين هذه الشركات. *س. سبيد (2 يوليو 2009)*.

تُعد حدود قائمة GPML عالية جدًا؛ بحيث يتعذر إدراج العديد من أصحاب العلامات التجارية المعترف بهم دوليًا فيها. يجب مواصلة الحوار مع منظمة ICANN فيما يتعلق بالعدد المناسب لـ "عمليات التسجيل ذات التأثير الوطني". *IHG (2 يوليو 2009)*. ويجب تعيين معايير الإدخال بحيث تغطي نطاقًا واسعًا من العلامات التجارية المحمية عالميًا. *MPAA (6 يوليو 2009)*. *BBC (6 يوليو 2009)*. كما يجب ألا يكون العدد الكبير لعمليات التسجيل المعيار الوحيد لتحديد ما إذا كانت العلامة التجارية عالمية أم لا. *UBS (6 يوليو 2009)*. تُعد الحماية فيما لا يزيد على إجمالي 40 بلدًا في ثلاث مناطق عالمية على الأقل أساسًا مناسبًا لحالة قائمة GPML. وهناك حاجة إلى إجراء دراسة بشأن تطلب عدد معين من عمليات التسجيل في كل منطقة أم لا. ويجب تضمين العلامات التجارية حيثما تكون مسجلة ومعروفة على نطاق واسع في مناطق منظمة ICANN الثلاث. يجب ألا تستبعد معايير قائمة GPML العلامات التجارية المعروفة التي تُعد أهدافًا مشهورة للقائمين بالقرصنة الإلكترونية. كما يجب مراعاة الاستبعاد الشامل للعلامات التي لم تبلغ مرحلة التسجيل الكامل. *Time Warner (6 يوليو 2009)*. لم يعرض التقرير النهائي سوى توجيهات عامة حول المعايير. ودون توفر البيانات التحليلية، يصعب تقييم ما إذا كانت معايير حالة العلامة المحمية عالميًا (GPM) صارمة بشكل مناسب دون إفراط أم لا. *COA (6 يوليو 2009)*. *Yahoo! (6 يوليو 2009)*. تُعد عمليات التسجيل في 30 بلدًا على الأقل عبر 4 من 5 مناطق تابعة لمنظمة ICANN حدًا مناسبًا. *SIIA (6 يوليو 2009)*. ومن المنطقي خفض عدد عمليات التسجيل المطلوبة لتصبح مؤهلة لقائمة GPML. *Verizon (7 يوليو 2009)*.

توسيع قائمة GPML. يجب أيضًا توسيع قائمة GPML لتشمل السلاسل التي تحتوي على العلامة المطابقة، بالإضافة إلى "المعرفات المرتبطة" بمجرد تأهيل العلامة التجارية الأساسية لحالة العلامة المحمية عالميًا. كما يجب توسيع حماية العلامة المحمية عالميًا (GPM) لتشمل العلامات ذات التواجد الإقليمي القوي (أي عدم التركيز على جميع مناطق منظمة ICANN الخمس). *AIM (23 يونيو 2009)*. لا يسمح الاقتراح بالتوسعات الشائعة للعلامة التجارية. *Adobe (25 يونيو 2009)*. تصبح قائمة GPML ذات قيمة فقط في حالة توسيع إمكانات حظر أسماء النطاقات لتشمل أسماء النطاقات التي تتضمن العلامة المحمية عالميًا (GPM)، مثل كلمة عامة واحدة أو أكثر. ويعكس هذا نوع إساءة الاستخدام التي يواجهها أصحاب العلامات المحمية عالميًا (GPM) بصفة يومية. *LEGO et al. (29 يونيو 2009)*. *Unilever (1 يوليو 2009)*. تتعلق معظم حالات الانتهاك بالعلامات التجارية، إلى جانب عنصر غير مميز أو أخطاء هجائية بدلاً من العلامة المتطابقة. *س. سبيد (2 يوليو 2009)*. كما أن التعريف الموسع لـ "المطابقة المماثلة" لا يعالج نمط إساءة الاستخدام الذي تتم فيه إضافة كلمة أو عبارة إلى العلامة التجارية. يجب على فريق IRT توسيع التعريف بشكل أكبر لمعالجة مشكلة الأسماء الجغرافية المدمجة للعلامات

قائمة GPML—الاعتراف بالحماية القانونية الخاصة للعلامات التجارية. يجب مراعاة معيار الحماية القانونية الخاصة لتحديد النطاق العالمي الحقيقي للعلامة وقوتها. *IOC (6 يوليو 2009)*.

قائمة GPML—اختطاف عناوين URL. يجب أن تحظر قائمة GPML بشكل مبدئي تسجيل كلٍّ من نطاقات gTLD الجديدة ونطاقات المستوى الثاني في حالات الاختطاف الواضح لعناوين URL. *IOC (6 يوليو 2009)*.

قائمة GPML-العلامات المركبة. في حالة العلامات المركبة، يجب ألا يتم التنازل عن العناصر النصية التي تؤلف العلامة المحمية عالميًا (GPM) في حماية العلامة التجارية. *Nestle (3 يوليو 2009)*. *MARQUES (3 يوليو 2009)*.

قائمة GPML—عدم المعارضة. يجب توضيح أن حالة قائمة GPML يمكن التغلب عليها بواسطة بيان من جانب صاحب العلامة. *Time Warner (6 يوليو 2009)*.

قائمة GPML—إعادة النظر. يجب أن يكون صاحب العلامة المحمية عالميًا (GPM) طرفًا في أي عملية إعادة نظر. *Time Warner (6 يوليو 2009)*.

قائمة GPML—المشاغل المرتبطة بالمستويين الأعلى والثاني. يُعد تاريخ إصدار تسجيل العلامة التجارية سمة مهمة لطلب الاشتراك المبدئي في نطاقات المستوى الأعلى. ويجب العثور على حل لنطاقات المستوى الثاني فيما يتعلق بالعلامات التي ستصبح "محمية عالميًا" بعد تنشيط نطاق gTLD. *Nestle (3 يوليو 2009)*. *MARQUES (3 يوليو 2009)*. يجب النظر إلى نطاق gTLD على أنه يشبه علامة محمية عالميًا (GPM) على نحو مثير للالتباس عندما يحتوي على العلامة المحمية عالميًا إلى جانب مسألة إضافية. يبدو أنه لا توجد أي حماية في المستوى الأعلى للعلامة التجارية التي لا تصبح مؤهلة كعلامة محمية عالميًا (GPM). هذا أمر غير مقبول. *BBC (6 يوليو 2009)*.

الشواغل المرتبطة بآليات حماية الحقوق (RPM) في المستوى الثاني. يجب حظر نطاقات المستوى الثاني المقدَّم لها الطلب، إذا كانت مماثلة لعلامة محمية عالميًا (GPM) أو مشابهة لها على نحو يثير الالتباس. *س. سبيد (2 يوليو 2009)*. ويجب ألا تقتصر القدرة على حظر التسجيل في المستوى الثاني على المطابقة المماثلة. *BBC (6 يوليو 2009)*. *Time Warner (6 يوليو 2009)*. وفيما يتعلق بآليات حماية حقوق (RPM) نطاقات في المستوى الثاني، لن تكون مجموعة واحدة من القواعد التي تحكم حماية العلامة التجارية مناسبة لجميع نطاقات gTLD. *EFA (6 يوليو 2009)*. إن متطلب تطابق نطاق المستوى الثاني للتواجد الأساسي على الإنترنت مع العلامة التجارية يبدو

قائمة GPML—دراسة إضافية. يبدو حد قائمة GPML عاليًا جدًا وغير واضح. ويلزم إجراء دراسة إضافية بشأن هذه المشكلة، بالإضافة إلى مطلب تدوين عمليات التسجيل في جميع مناطق منظمة ICANN الخمسة. *Unilever (1 يوليو 2009)*. وسيكون من المفيد معرفة نسبة إجراءات سياسة حل النزاع لأسماء النطاقات الموحدة (UDRP) التي تتعامل مع العلامات من "نوع العلامة المحمية عالميًا (GPM)" مقابل العلامات غير المحمية عالميًا. ربما أن المشاكل تتعلق أساسًا بالعلامات غير المحمية عالميًا. ويجب أن يمثل هذا عاملاً في تقييم التأثير العملي للقائمة المقترحة للعلامات المحمية عالميًا (GPML) والحماية التي ينبغي توفيرها للعلامات غير المحمية عالميًا. كما سيكون من المفيد معرفة كيفية التعامل مع حقائب العلامات التجارية الجديدة في المستقبل، سواء كانت عالمية بالفعل أم لا، وذلك بعد 1 نوفمبر 2008. *1 Place (6 يوليو 2009)*. يجب تحديد موعد نهائي للتسجيل لمنع التلاعب، ولكن ينبغي السماح بإمكانية لإضافة العلامات الجديدة المحمية عالميًا (GPM) إلى هذه القائمة في وقت لاحق. *INTA IC (6 يوليو 2009)*. إنه لأمر مهم معرفة أن قائمة GPML لا تُعد حلاً طويل الأجل؛ نظرًا لأنها توفر فقط الحماية للعلامات التجارية التي تصبح موجودة أو مؤهلة في أو قبل 1 نوفمبر 2008. ويجب أن يفسح فريق IRT المجال الآن لعمليات التسجيل المستقبلية. *Verizon (7 يوليو 2009)*.

يجب إعادة فحص قائمة GPML في ضوء معايير الإدراج في القائمة وتأثير حالة قائمة العلامات المحمية عالميًا في عمليات تسجيل المستوى الثاني التي لا تُعد "مطابقات مماثلة" للعلامة المحمية عالميًا. وإلا لن تتم معالجة بعض مخاطر القرصنة الإلكترونية الأكثر انتشارًا بفعالية. كما يجب أن توفر حالة قائمة GPML بعض عمليات الحماية ضد اختطاف عناوين URL وعمليات التسجيل التي تجمع بين العلامة المحمية عالميًا (GPM) والعبارات الوصفية. *Time Warner (6 يوليو 2009)*.

قائمة GPML—المناطق. يجب أن يوصي فريق IRT بالسماح بعمليات التسجيل في أربع من خمس مناطق بدلاً من المناطق التي يوضح فيها مقدم طلب الاشتراك في قائمة GPML اتساقًا عالميًا لعلاماته التجارية. يجب أن تتمكن الشركات التي خضعت لموقف فُرض عليها - على سبيل الإنصاف - من الاندراج في قائمة GPML بناءً على توضيح يتعلق بظروفها الخاصة. *Baker Hostetler (6 يوليو 2009)*.

قائمة GPML—الطلبات المتعارضة لأصحاب الحقوق الشرعية. في مثل هذه الحالات، عندما يكون من الواضح جدًا أن التسجيل في جميع المناطق الخمسة لا يُعد متطلبًا مناسبًا بسبب أحداث تخرج عن نطاق سيطرة أصحاب الحقوق الشرعية، يجب مراعاة إجراء تقييم يستند إلى رجحان حقوق العلامات التجارية والظروف الأخرى في عملية منح نطاق gTLD. *Baker Hostetler (6 يوليو 2009)*.

قائمة GPML مثيرة للجدل. تُعد قائمة GPML مثيرة للجدل، ويبدو أنه سيتم وضع أصحاب العلامات التجارية "العادية" في وضع غير موات، بينما سيجد بلا شك القائمون بالقرصنة الإلكترونية طريقة للتحايل على هذا الأمر. إذا تم إدراج اقتراح قائمة GPML في جدول، يجب ألا يمثل جزءًا من أي نظام جديد مرتبط بنطاقات TLD الجديدة، ولكن يجب مراجعته خلال الإجراءات العادية لمنظمة ICANN. *Wrays (6 يوليو 2009)*. مع العلم بأن قائمة GPML لن تحمي سوى نسبة مئوية ضئيلة جدًا من أصحاب العلامات التجارية، لا تضمن بذلك الكثير من الحماية. *PMI (6 يوليو 2009)*. قد تكون قائمة GPML المقترحة صعبة ما لم تكن مستحيلة التنفيذ، ومن المحتمل

الطلبات الدفاعية للعلامات المحمية عالميًا (GPM). يجب أيضًا توفير نظام تتبع سريع للطلب الدفاعي لأي شركة مسجل له علامة محمية عالميًا (GPM)؛ وينبغي ألا يتم افتراض استخدام نطاق TLD مسبقًا، وأن يتم التنازل عن استخدام المعايير، وخفض الرسوم، ومنح نطاق TLD ولكن مع وضعه في حالة "تعليق" دائمة. *AIM (23 يونيو 2009)*.

يجب إسقاط قائمة GPML. تفوق تكاليف قائمة GPML فوائدها، وستكون معقدة ومثيرة للجدل عند تنفيذها. ولن تقدم في المستوى الأعلى امتيازًا أكثر من الامتياز المتوفر بفضل عملية المعارضات القانونية الحالية، وستوفر امتيازًا محدودًا جدًا في المستوى الثاني (مع افتراض اتباع توصية البداية الخاصة بفريق IRT). كما تفشل قائمة GPML في تلبية مقياس فريق IRT لعدم توسيع الحقوق الحالية أو إنشاء حقوق قانونية جديدة. يتعذر تطبيق قائمة GPML على نطاقات gTLD الحالية حتى مع استخدام سياسة إجماع جديدة في منظمة ICANN. *ENOM (22 يونيو 2009)*. ك. نيلون *(6 يوليو 2009)*. م. *بيركينس (6 يوليو 2009)*. تعتبر قائمة GPML حلاً معقدًا إلى لا مشكلة تقريبًا؛ ولذا غير ضرورية. *EFA (6 يوليو 2009)*. يجب حذف قائمة GPML؛ لأنها مؤاتية لإساءة الاستخدام وغير متوافقة مع قانون العلامات التجارية. فهي تنتهك المقاييس الخاصة بفريق IRT لإنشاء آليات حماية الحقوق RPM. ب. ر. *كيتينج (6 يوليو 2009)*. *DNS (6 يوليو 2009)*. تنطوي قائمة GPML على عيوب كبيرة وفق العديد من الأسس (مثل: تجاوز حدود قانون العلامات التجارية، وتثبيط حرية التعبير، وخنق الابتكار) وتقع بالكامل خارج مهمة ونطاق منظمة ICANN، أي إذا ما سُمح لها بالمضي قدمًا، فستؤدي إلى تأخير تنفيذ نطاقات gTLD الجديدة بدلاً من تسريعه. *NCUC (7 يوليو 2009)*.

تحليل التعليقات العامة

قائمة العلامات المحمية عالميًا

تم اقتراح أن تكون إحدى الخدمات التي تقدمها دار المقاصة هي صيانة قائمة بالعلامات المحمية عالمياً (GPML). تقتصر قائمة GPML على مجموعة من العلامات التي لبت "المعايير الصارمة" التي تُستخدم لمنع عمليات تسجيل معينة في المستوى الأعلى والثاني. كما يجب منح بعض الامتيازات للعلامات الموجودة في قائمة GPML في آليات حماية الحقوق (RPM) الأخرى التي تصورها فريق IRT. وبرزت الفكرة في أنه يمكن إدراج بعض العلامات - التي تم التعرف عليها على النحو الأمثل ولبت معايير عالية جدًا - في القائمة ومنحها مستوًى عالٍ من الحماية قبل بدء نطاق TLD وبعده. وعلى الرغم من أن بعض أصحاب التعليقات يقترح أن قائمة GPML مناسبة، إلا أن حد الإدراج في قائمة العلامات المحمية عالميًا يُعد في الحقيقة عاليًا جدًا، مع مراعاة جميع الأمور، وتقترح التعليقات الخاصة بآلية حماية الحقوق هذه أن قائمة العلامات المحمية عالميًا ستحمِّل إدارة دار المقاصة أكثر مما تقدمه لها من مساعدة. كما تقترح التعليقات العامة أن قائمة GPML ستؤدي إلى التعامل مع مقدمي الطلبات ذوي الحالات المتشابهة بشكل مختلف، ويمكن أن يكون لها تأثير توسيع الحقوق. وهكذا، لن يتم تنفيذ قائمة GPML.

بدت المعايير المقترحة للإدراج في قائمة GPML غير واضحة للكثيرين، وهناك شك في إمكانية تنفيذ المعايير المقبولة بصورة متسقة. يمكن أن تكون حقيقة أن قائمة GPML عبارة عن عملية إنشاء مختلطة لنوع حق لم يتم التعرف عليه من قبل مطلقًا في قانون العلامات التجارية في أي اختصاص قضائي سببًا من أسباب صعوبة

تقترح التعليقات أن العجز عن إنشاء المعايير السارية يمكن أن يضعف ثقة صاحب العلامة التجارية في نظام نطاقات gTLD وآليات حماية الحقوق (RPM).

بالنسبة للعلامات التي يمكن القول بوجود تصنيف شهرة لها، تقترح التعليقات أن قائمة GPML غير ضرورية لمنع الإضرار بصاحب العلامة التجارية. وبدلاً من ذلك، يمكن أن يكون لتوسيع وضع "العلامات المميزة للغاية (supernova)" أن يزيل من النطاق العام الكلمات العامة التي أصبحت معروفة على نطاق واسع على أنها علامات تجارية.

يصعب إنشاء قائمة GPML وتثير الجدل للمحافظة عليها. وعلاوةً على ذلك، تُنشئ هذه القائمة الامتيازات الهامشية فقط على المستويين الأعلى والثاني؛ لأنها لا تنطبق سوى على عدد صغير نسبيًا من الأسماء.

نظرًا للطريقة التي تم بها تحديد قائمة GPML وعمليات الحماية المحدودة التي توفرها لهذه العلامات، لا يبدو أن هذه القائمة تمنع اختطاف عناوين URL. وتوصي التعليقات بتوسيع الإجراء الممنوع إلى ما وراء المطابقات التامة. ولهذا السبب، تقترح التعليقات ألا تواجه قائمة GPML أو تعالج جزءًا كبيرًا من النشاط الذي يُعد معضلاً.

هناك مخاوف أخرى؛ حيث ستؤدي قائمة GPML إلى توسيع حقوق العلامات التجارية: توسيع حقوق العلامات التجارية في الاختصاص القضائي الذي صدر فيه التسجيل، ومنحها الطبيعة العالمية للإنترنت، وإنشاء حقوق الاختصاصات القضائية التي لم يصدر فيها التسجيل.

وأخيرًا، إذا تم تنفيذ قائمة GPML، سيكون من الصعب الاحتراز من معاملة نوع معين من أصحاب العلامات التجارية بشكل مختلف من عن نوع آخر، أي سيتواجد صاحب علامة تجارية في قائمة GPML بينما لن يتواجد آخر. لا تتوافق إمكانية هذا التفاوت مع هدف التعامل مع أصحاب العلامات التجارية المتماثلين في الوضع بنفس الطريقة.